الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط
"الفرص والتحديات"

Turkey's Current Role in the Middle East
"Opportunities and Challenges"

إعداد الطالب

احمد سليمان سالم الرحاحلة

الرقم الجامعي

401130041

إشراف

الدكتور محمد جميل الشيخلي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية– كليـة الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الدراسي الثاني 2014م

التفويض

أنا احمد سليمان سالم الرحاحلة أُفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: احمد سليمان سالم الرحاحلة

التوقيع:

التاريخ: 9 / 6 / 2014

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"**

وقد أجيزت بتاريخ 31/ 5 /2014

الاسم	أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور محمد جميل الشيخلي	مشرفا ورئيساً	....
الدكتور محمد صالح بني عيسى	عضواً	....
الاستاذ الدكتور محمود احمد علي	عضواً خارجياً	....

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمه العظيمة وآلائه الجسيمة وأشكره على ما من علي به من واسع فضله أن يسر لي إتمام هذه الدراسة، كما يطيب لي وقد انتهيت من إنجازها أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى من كان له الفضل بعد الله عز وجل في انجاز فصولها أستاذي الفاضل الدكتور محمد جميل الشيخلي الذي أشرف على هذا الجهد ولم يبخل علي بالنصح والإرشاد طيلة فترة إعداده.

والشكر موصول لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط والإداريين والعاملين فيها على حسن وطيب المعاملة، وأقدم خالص شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ممثلة بالأستاذ الدكتور محمود احمد علي والدكتور محمد بني عيسى على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، كما وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

وجزيل الشكر والثناء إلى إدارة جامعة الشرق الأوسط ممثلة برئيسها ونوابه الأفاضل، على جهودهم الكبيرة في رعاية طلبة الجامعة.

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع

- إلى سيدي صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني المفدى ادام الله ملكه واعزه ورعاه.
- إلى والدي الذي شجعني على طلب العلم دوما أطال الله في عمره وإلى والدتي أطال الله في عمرها طاعة وإحسانا بسم الله الرحمن الرحيم (ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا) صدق الله العظيم .
- إلى زوجتي وأبنائي (حبا وإعزازا) لمساندتهم لي طيلة فترة هذه الدراسة وتحملهم الكثير من الجهد والعناء بسبب انشغالي عنهم خلال هذه الفترة.
- إلى إخوتي وأصدقائي وكل من أحبني أو أحببته في الله أهدي جهدي المتواضع

قائمة المحتويات

الملخص باللغة العربية

الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"

إعداد: احمد سليمان سالم الرحاحلة

إشراف الدكتور : محمد جميل الشيخلي

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط في ضوء الفرص المتاحة أمام هذا الدور، وبيان أهم التحديات التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، كما هدفت إلى قراءة وتحليل الأبعاد السياسية والإستراتيجية للدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط. اعتمدت الدراسة في الإجابة عن الإشكالية المطروحة على الأسلوب الوصفي والتحليلي بهدف التعرف على الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات".

وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن الموقع الجيو-ستراتيجي الذي تتمتع بها تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى سواء في أطار علاقات تجارية أو مرور مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة. كما تبين أن حزب العدالة والتنمية ممثلا بأقطابه الثلاث (أردوغان، غول، وأوغلو) نجح في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوّتها الناعمة وجعلها نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على مستوى المنطقة وشعوبها وشكل على مستوى الحكومات العربية عاملا محرجا خاصة الموقف التركي من حرب غزه الأخيرة.

وقدمت الدراسة عدد من التوصيات من أهمها: بناء إستراتيجية عربية شاملة ينبثق عنها

أهداف قومية موحدة بعيدةٌ عن النزعة القطرية والانكفاء على الذات بحيث تُساير هذه الأهداف المتغيرات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. وإنشاء منتدى دائم للحوار العربي– التركي بعضوية مؤسسات ومراكز بحث وخبراء معتبرين من الجانبين بحيث يقوم على أسس وقواعد تضمن تمتين العلاقات العربية التركية وجعلها في بوتقة المصالح التي تخدم جميع الطرفين.

Abstract

Turkey's Current Role in the Middle East "Opportunities and Challenges"

Prepared by: Ahmad Sulieman Rahahleh
Supervised By: Mohammad Al shakhly

This study aims to identify the nature of the Turkish role in the Middle East and to read and analyze the political strategic dimensions of the current Turkish role in the Middle East. The study relies on the answer of the problem submitted on the descriptive analytical method in order to identify the Turkey's Current Role in the Middle East, "Opportunities and Challenges".

The study found a number of important results which are: Turkey enjoys with a geo – strategic site which qualifies and imposes interest of regional considerations, and of any form threats the security of the territory and return it with a variety of economic benefits whether in the framework of trade relations or in the passage of Energy materials through its territory on the other hand, and give more room for movement and for the search for international regional influence. Also it was cleared that Justice and Development Party presented by its three poles (Erdogan, Gul, and oglu) has succeeded to push Turkey towards regional and international promoting through enhancing its soft power and making it a politically, economically and socially model at the level of the region and its people. At the level of Arab governments it formed an awkward factor, especially the Turkish position of the recent Gaza war.

The study presented a number of recommendations including: building a comprehensive Arabic strategy ensuing national goals far away from the unified national trend and the introversion in order to keep pace with these targets and these international and regional variables in the Middle East, create a permanent forum for the Arabic - Turkish dialogue with a membership of significant institutions, research centers and experts from both sides, based on the principles and rules which include strengthening Arabic-Turkish relations and make it in the crucible of interests that serve both parties.

الفصل الأول

مقدمـة الدراسـة

مقدمة الدراسة

تمهيد

لعبت تركيا دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكلت تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة في قلب العالم القديم فكانت اسطنبول عاصمة لثلاثة من اكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور من الرومانية إلى البيزنطية وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية التي ضعفت وانهارت وأنهيت فيها الخلافة الاسلامية وأعلن على أنقاضها جمهورية تركيا الحديثه عام 1923.

إن المتتبع للسياسة الخارجية التركية على مدى عقود من الزمن يلاحظ بان تركيا العلمانية ذات الأغلبية المسلمة اتجهت في سياستها نحو الغرب بصفتها العضوية في مجلس أوروبا عام 1949 ومشاركتها الفعالة في حلف الاطلسي عام 1952 والتوجه الغربي على الدوام، وتم توقيع اتفاق انقرة بين الجماعة الاوربية وتركيا عام 1963 الذي توصلوا فيه الى الاتفاق على امكانية انضمام تركيا مستقبلا الى الاتحاد الاوروبي وواصلت سعيها الحثيث في أطار استراتيجيتها طويلة الامد لتصبح عضواً كاملاً في الاتحاد الاوروبي.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة التي بدأت بانهيار المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي وحلفائه)، تحاول تركيا البحث عن دور إقليمي فاعل في المنطقة وخصوصا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم واستلامه السلطة في عام 2002 حيث اكتسب زعماء الحزب الثقة بالنفس بأنهم قادرين على تنشيط الدور التركي في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا وفي التأثير أيضا في الصراعات المحيطة بها من دول الجوار وان تكون وسيطا مقبولا عربياً ودولياً في الصراع العربي – الإسرائيلي والنزاعات العربية – العربية.

ولكي يكون الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط فاعلاً ومؤثراً فان الرؤية التركية الجديدة في السياسة الخارجية تتركز على أهمية التحول الداخلي لاسيما توطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، حيث أسهمت الإصلاحات الداخلية في تركيا وتنامي قدراتها الاقتصادية على ظهورها كراع للسلام في دول الاقليم، إذ ابدى قادة تركيا استعدادهم لأتباع دبلوماسية نشطة في منطقة الشرق الأوسط في محاولة لتقليل المشاكل مع الدول المجاورة وصولاً إلى تصفير المشكلات مع هذه الدول.

وبهدف تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، فقد وجدت السياسة التركية بانه يجب عليها تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلائم مع الواقع الدولي والإقليمي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والتي انعكست على منطقة الشرق الأوسط لاسيما التطورات التي جاءت تداعياتها بعد احداث 11ايلول 2001 حرب احتلال العراق 2003 وتطورات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي وثورات الربيع العربي اضافة الى بروز ايران كقوة اقليمية لها نفوذها بمنطقة الخليج العربي، وبالتالي فان هذه المتغيرات فرضت على تركيا أعادة تشكيل سياستها تجاه هذه المتغيرات الإقليمية.

وتأسيساً على ما تقدم، يأتي الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط باستراتيجيه المنبثقة من ثقلها وحجمها السياسي التي تمكنها من تغير وقلب التوازنات استجابة لمصالحها الوطنية والقومية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في التحديات التي تواجه سعي تركيا إلى لعب دور متميز في منطقة الشرق الأوسط، والفرص التي من الممكن استثمارها لتحقيق مساعيها في ظل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية.

ومن خلال هذه المشكلة تبرز الأسئلة التالية :

السؤال الأول: ما طبيعة الدور الجديد الذي تحاول أن تلعبه تركيا في منطقة الشرق الأوسط ؟

السؤال الثاني: ما التحديات التي تواجه هذا الدور وفرص نجاحه؟

السؤال الثالث: ما الأبعاد السياسية للدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط ؟

السؤال الرابع: ما الأبعاد الإستراتيجية للدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط في ضوء الفرص المتاحة أمام تركيا.
2. بيان أهم التحديات التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.
3. قراءة وتحليل الأبعاد السياسية للدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط.
4. قراءة وتحليل الأبعاد الإستراتيجية للدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من اهمية الموضوع الذي يتناول الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط بحكم الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط من موارد طبيعية وموقع جغرافي استراتيجي متميز . كما أنها تعتبر واحدة من الدراسات التي تتناول موضوع الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال دراسة الفرص والتحديات التي يمكن ان تواجه هذا الدور، وبالتالي فان دراسة دور تركيا يأتي انطلاقًا من الدور الفاعل لمنطقة الشرق الأوسط تجاه العالم الخارجي، حيث أصبحت مصدر جذب للقوى التي تريد السيطرة على المواقع المهمة على العالم.

وتشكل الدراسة إضافة للمختصين والمهتمين بالشأن التركي، من خلال تحليل وتفسير بواعث دور تركيا الجديد في منطقة الشرق الأوسط في ظل المتغيرات والتحولات الاقليمية التي تشهدها المنطقة وفي ضوء التدخلات من جانب القوى الخارجية في النظام الإقليمي للدول الواقعة ضمن اقليم الشرق الأوسط، والتي ستمكنهم من الاستفادة من نتائج هذه الدراسة.

فرضية الدراسة

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها:

هناك ثمة عوامل داخلية وخارجية تتيح لتركيا لأن تلعب دوراً جديداً ومتميزاً في منطقة الشرق الأوسط.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة بالآتي:

1- **الحدود الزمانية:** تغطي هذه الدراسة الفترة منذ تولي حزب العدالة والتنمية عام 2002 إلى عام 2013.

2- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على دراسة وتحليل الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط.

محددات الدراسة

تمثلت محددات الدراسة بالآتي:

1- قلة الدراسات التي تتناول موضوع الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط وأهميته، وتحديدا خلال الفترة من 2002 الى 2013 التي شملتها الدراسة الحالية، وصعوبة الوصول الى جمع المعلومات من مصادرها التركية.

2- إن مجتمع الدراسة شمل دراسة الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مما يتطلب وقتا وجهدا إضافيا لجمع المعلومات عن هذا الدور من المكتبات الاردنية المختلفة وتستدعي الوصول الى مراكز المعلومات لإثراء الموضوع من جوانبه المختلفة.

مصطلحات الدراسة

فيما يلي اهم المصطلحات المستخدمة في الدراسة:

الدور لغة: يأتي من دار يدور دواراً، والدور هو النوبة أو المناوبة التي يقوم بها الفرد (ابن منظور، 2005: 323).

الدور اصطلاحا: شارك بنصيب كبير، شارك في عمل ما أو أثّرَ في شيء ما (ابن منظور، 2005: 418).

اما تعريف الدور التركي إجرائيا: فيشير الى امكانية قيام تركيا بلعب دور جديد في منطقة الشرق الأوسط وما يحمله ذلك من فرص وتحديات قد تواجهها اثناء القيام بذلك الدور.

الإستراتيجية في اللغة: لفظ الإستراتيجية (strategy) مشتق من الكلمة اليونانية (strato) بمعنى جيش أو حشد، ومن مشتقات هذه الكلمة (stratego) والتي تعني فن القيادة، ومن مشتقاتها أيضا، (stratagem) والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو، وعملية تضليل العدو عن طريق تنفيذ مخطط غير ذلك المعلن (جواد، 63:2000).

الإستراتيجية في الاصطلاح: تحديد الأهداف الأساسية طويلة الأمد، واختيار طرق التصرف وتخصيص الموارد الضرورية لتحقيق تلك الأهداف (الكيالي، 1993: 219).

وتعرف الإستراتيجية اجرائيا: هي عبارة عن الخطة الموضوعة والتي حددت السياقات وأسلوب التصرف الذي تسعى تركيا الى تحقيقها لكي تلعب دوراً جديداً في منطقة الشرق الأوسط.

الشرق الأوسط: ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنة 1902 حيث اطلقه المؤرخ الأمريكي الفريد تايد ماهان ليدل على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي. (Lenzowski, 1982 :18).

ويقوم التعريف الاصطلاحي لمفهوم الشرق الأوسط على انه مصطلح سياسي في المقام الاول من حيث نشأته واستخدامه، حيث لا يشكل وحدة جغرافية متجانسة، وهذه التسمية غير مستمدة من طبيعة المنطقة نفسها وخصائصها البشرية والثقافية، ولكن من حيث علاقاتها بالغير، إذ يعرف بأنه:

- خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية، تدخل في تكوينه دول عربية وأخرى غير عربية مثل تركيا وقبرص وأثيوبيا وأفغانستان وباكستان وإيران وإسرائيل فيما تخرج منه دول المغرب العربي (مطر، 1983: 29).
- المنطقة الاقليمية التي تتوسط الشرقين الادنى والأقصى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الارضية بغربها، وتتألف من مجموعة من اقاليم متنوعة تقع في غرب أسيا والتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة وهذه المنطقة تعد من اغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية (الجمل، 1996: 14).

الدراسات السابقة

قام الباحث بمطالعة العديد من الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، إذ تم الإفادة من بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية ومن هذه الدراسات ما يلي:

الدراسات العربية

1- دراسة غالي، إبراهيم، (2005)، بعنوان: **حدود الدور التركي في إحياء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حدود الدور التركي في إحياء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، وتم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة .المنهج الوصفي القائم على وصف المفاهيم المتعلقة بحدود الدور التركي في إحياء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: أن تركيا وإسرائيل تعمل على تطبيع علاقاتهما الدبلوماسية حيث يمكن أن تلعب تركيا دوراً محوريا في استئناف عملية السلام المجمدة بين الدولة العبرية والفلسطينيين، كما بينت النتائج أهمية العلاقة الهامة بين تركيا وإسرائيل من اجل الاستقرار في الشرق الأوسط والأساسية حتى بالنسبة لعملية السلام نفسها، إلى طبيعتها، كذلك بينت الدراسة أهمية التقارب بين تركيا وإسرائيل بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط، لان ذلك من شانه جعل تركيا أن تلعب دورا «رئيسيا» في منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن إمكانية أن تستطيع تركيا بطرق عديدة أن تلعب دورا رئيسيا وتقدم مساهمة كبيرة في عملية السلام حيث إن بلدا بهذه الديناميكية والطاقة مثل تركيا يمكن أن يكون له تأثير عميق على عملية السلام.

- دراسة نور الدين، محمد، (2009)، بعنوان: **الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط الهواجس والضوابط.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط الهواجس والضوابط، أما المنهج المستخدم في الدراسة فقد استخدم الباحث منهج تحليل النظم والمنهج التطبيقي في الدول التي قامت الدراسة بتحليلها. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: إنه ليس جديداً على السياسة الخارجية التركية نجاح وساطتها في الملف النووي الإيراني، إذ سبق وأن لعبت تركيا دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل في المفاوضات غير المباشرة، والتي توقفت بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية العام 2007، وتوطد الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط مع توطد علاقاتها مع سوريا، وكان لافتاً سرعة تحرك الدبلوماسية التركية لاحتواء الأزمة التي نشأت ما بين بغداد ودمشق بعد تفجيرات "الأربعاء الأسود" من شهر سبتمبر/أيلول من العام 2009، على خلفية اتهامات وجهتها الحكومة العراقية ضد دمشق، وامتد التحرك التركي إلى الملف الفلسطيني بالتنسيق مع مصر، وطاول دورها العراق ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي وسواها.

- دراسة منور، هشام، (2010)، بعنوان: **قلق أمريكي من تنامي الدور التركي في المنطقة.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى القلق الأمريكي من تنامي الدور التركي في المنطقة، أما المنهج الذي استخدمه الباحث في إجراء هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك تم استخدام المنهج التاريخي الذي تم فيه استعرض مجمل الأحداث التي غطتها مراحل القيام بالدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: إنه ثمة تناقض كبير في ملامح السياسة الأمريكية في العالم وعلى نحو خاص منطقة الشرق الأوسط؛ فكلما اتجهت المنطقة إلى فرز قوىً قادرةٍ على ضبط إيقاع المخاوف من توتير الأجواء وتصعيدها من قِبَل الكيان الصهيوني، أو القدرة

على حلِّ المشاكل العالقة والأزمات البنيوية الخانقة بأسلوب سلميٍّ، ديمقراطي، يعود بالنفع على الجميعّ أو تطوَرت العلاقات البينية بين دول الجوار الإقليمي توجَّهت مراكز صنع القرار واللوبيات الداعمة لمراكز القوى في واشنطن إلى تبديد هذه الجهود وعرقلة جهود القوى الإقليمية المبذولة بل محاولة تهديد تلك القوى والدول في أمنها واستقرارها وتعطيل نشاطها نحو التقدم والازدهار.

- دراسة بيبرس، سامية، (2010)، بعنوان: **الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، أما المنهج المستخدم في الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي القائم على بيان أن الفكر الاستراتيجي يتطور من فترة لأخرى متبنيا إحدى تلك الجوانب. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: إن تنامي الدور التركي يستند إلى نظرية "العمق الإستراتيجي"، التي تعتبر أن موقع تركيا وتاريخها يجعلانها مستعدة إلى التحرك الإيجابي في كافة الاتجاهات، وخصوصاً جوارها الجغرافي، للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها، لذلك توجب عليهم إنهاء القطيعة التركية لمنطقة الشرق الأوسط وقضاياها، التي استمرت عقوداً طويلة، وكانت تعيش تركيا خلالها حالة من الانطواء والعزلة داخل "هضبة الأناضول"، وتتصرف كدولة هامشية أو طرفية في منظومة المعسكر الغربي وحلف شمال الأطلسي (ناتو). ومع مطلع القرن الحادي والعشرين ومجيء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم فيها، عاد الأتراك بقوة، كي يطرقوا أبواب السياسة في منطقة الشرق الأوسط وجوارهم الجغرافي، فعملوا بكل قواهم للخروج من الوضع الهامشي الذي فرضته عليهم التبعية لحلف الأطلسي، وخصوصاً بعد أن اكتشفوا أنهم تحملوا أعباء كثيرة في سبيل حفظ الأمن الأطلسي والغربي، ولم يجنوا بالمقابل سوى حرمان الغرب لهم من

اقتسام ثمار التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي، فما كان عليهم سوى تلّمس طريق جديد، يقود إلى وجهة مشرقية وإسلامية.

- دراسة مرتضى، رولا، (2013)، بعنوان: **الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على بيان الحقائق المتعلقة بهذه الإستراتيجية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: إن السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط كانت تخاف النظام العربي الرسمي في العديد من القضايا وأبرزها القضية الفلسطينية، كما تبين أن النظام العربي قد تعارض مع السياسة التركية في أكثر الملفات سخونة وهو الدور الإيراني حيث كانت الأنظمة العربية تأمل أن يكون الدور التركي عنصر توازن في مواجهة النفوذ الإيراني وهذا الأمر لم يحصل، كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن تركيا دخلت مع دخول حزب العدالة والتنمية إلى منطقة الشرق الأوسط بعد انكفاء دام عقود منذ الحرب العالمية الأولى عن لعب دور ايجابي وهذه صعوبة يمكن أن تواجه تركيا وتدفعها إلى التخبط والارتباك في العديد من الملفات، كما توصلت الدراسة إلى إن المنطقة العربية والشرق أوسطية التي تدخلها تركيا حديثا ليست خالية من تأثيرات وأدوات لقوى إقليمية غير عربية كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإيران والتي لن تتخلى عن أي حصة من أدوارها لقاء أن تفسح موطئ قدم لقوة جديدة ناهضة وحتى أن كانت كل قوة تتحفظ أو تعارض الدور التركي الجديد من زاوية مختلفة عن الأخرى.

- دراسة ملكاوي، عصام، (2013)، بعنوان: **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخيارات الإستراتيجية المتاحة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، أما المنهج المستخدم في الدراسة فهو المنهج التحليلي القائم على الوسائل الرئيسية لبيان الخيارات الإستراتيجية التركية المتاحة لتركيا في هذا المجال. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: إن تركيا أدركت أن قيمتها ومكانتها الإقليمية والدولية تأتي من خلال قدرتها على بناء تحالفات متعددة في السياق الإقليمي والدولي حتى وأن بدت هذه التحالفات في رؤية البعض متناقضة ومتعارضة أو لا يمكن الجمع بينها خاصة في بيئة وعره سياسيا كمنطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار ترى تركيا أن علاقتها مع أي طرف أو محور إقليمي أو دولي ليست بديلا عن العلاقات مع طرف آخر فانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لن يؤثر على دورها في الشرق الأوسط، وتحالفها مع أمريكا لا يؤثر على سعيها للتعاون مع روسيا وعلاقتها مع العرب لا تعنى قطع كل الوشائج والروابط مع إيران أو إسرائيل.

- دراسة مطر، حسام، (2013)، بعنوان: **تركيا في الشرق الأوسط: بين الطموح وقيود النفوذ،**

هدفت إلى دراسة وتفسير التحولات في السياسة الخارجية لتركيا تجاه الشرق الأوسط خلال السنوات الأربع الماضية، أما المنهج الذي استخدمه الباحث في إجراء هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك تم استخدام المنهج التاريخي الذي تم فيه استعراض مجمل الأحداث التي غطتها مراحل القيام بالدراسة. ويظهر من خلال نتائج الدراسة إن مبدأ "توازن القوى" كان المبدأ الحاكم للتحولات التركية إضافة إلى عوامل ذاتية ثانوية مرتبطة بحزب العدالة والتنمية وتعقيدات اللعبة الداخلية، كما تبين أن تركيا اليوم مهتمة بأن تكون بوابة إلزامية للمصالح الدولية في الشرق الأوسط، ولكن من باب الشراكة الإستراتيجية مع الناتو الذي يضمن لها جملة تقديمات أمنية وسياسية تمكنها من موازنة المحور المقابل، كذلك تبين أن السلوك التركي في الشرق الأوسط تفسره

المصالح القومية بالدرجة الأولى فيما تتراجع المحددات الثقافية إلى مرتبة ثانية أو حتى إلى "أداة". وفيما كانت تهيمن المحددات الذاتية في بداية التحول التركي نحو الشرق الأوسط إلا انه مع اختبار الحقائق القاسية في الشرق الأوسط أخذت المعطيات البنيوية والموضوعية تحتل أهمية متقدمة في كواليس صنع القرار التركي.

2- الدراسات الأجنبية

- دراسة (Jean Kurds, 2010) بعنوان:

Turkish Role in the Middle East State of Succession to the Interior Minister Dawood Oglu.

الدور التركي في الشرق الأوسط من دولة الخلافة إلى وزير الداخلية داوود اوغلو.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التركي في الشرق الأوسط من دولة الخلافة إلى وزير الداخلية داوود أوغلو، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على بيان الحقائق المتعلقة بهذا الدور. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: إنه على الرغم من الزحف الذي قام به تيمورلنك من ناحية الشرق على الإمبراطورية العثمانية، حيث عطّل الكثير من شؤونها وأضّر بها ضرراً بليغاً، وألحق الهزيمة بالسلطان بيازيد "الصاعقة" بالقرب من أنقره في عام 1402 م، وعلى الرغم من التحركات الكبيرة للشاه إسماعيل الصفوي من ناحية إيران غرباً بهدف نشر المذهب الشيعي بالقوّة في كوردستان والأناضول الذي أصبح جزءاً مما سمّي بعد قرون ب"تركيا"، فإن العثمانيين أظهروا قدرة فائقة على صد الهجمات التي قامت بها الإمارات والممالك المسيحية في أوروبا على إمبراطوريتهم من ناحية الغرب،على انفراد أو مجتمعة. وحيث أن الحروب الناشبة بين العثمانيين والصليبيين في شرق أوروبا اتسمت بالرعب والدمار، فقد ظّل اسم "الترك" حتى يومنا هذا في أذهان الأوروبيين الذين يقرؤون تاريخهم بشغف مثيراً للفزع، وكأن الأتراك على وشك احتلال بلدانهم قريباً وإرغامهم على الإسلام وحز رقابهم وسبي نسائهم، ونرى هذا الخوف

المرتسم في عقولهم واضحاً في رد فعل الزعماء العنصريين للأحزاب الوطنية المتشددة حيال الإسلام، حتى في صورة مأذنة أو حجاب امرأة مسلمة، وبخاصة بعد صعود نجم السياسي العنصري (غيرت فيلدر) في هولندا وحيازته على عدد كبير من أصوات الناخبين في بلاده، هذا الذي لم يكن نجاحه بسبب برنامج اقتصادي كبير أو تحقيقه نجاحات سابقة، وإنما فقط بتحريكه المشاعر العنصرية الرخيصة وإخافة الناس من اكتساح الإسلام لأوروبا وقضائه على "الحضارة الغربية"، وهجومه على "أردوغان" رئيس الوزراء التركي الذي أظهره وكأنه "ارهابي خطير".

- دراسة (Tucci Natalie, 2013)، بعنوان:

The Dimensions of the Turkish Role in the Middle East

أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على بيان الحقائق المتعلقة بهذه الأبعاد. وبينت الدراسة أن سياسة تركيا الخارجية جذبت الكثير من الانتباه أخيرا، سواء على صعيد الاتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو الولايات المتحدة الامريكية، وبالفعل، فقد مرت هذه السياسة بمرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير على درجة ونوعية نشاط أنقرة في منطقة الشرق الأوسط. وقد أعادت تركيا اكتشاف الشرق الأوسط، بعد أن تجاهلته المؤسسة التركية العلمانية الموالية للغرب لعقود، وخلال مرحلة الحرب الباردة، بل وعقبها، كان النشاط التركي في المنطقة محدودا، وعادة ما يتم في إطار السياسات الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، أما اليوم، فإن تركيا في سبيل إنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط. ورغم أن الدور التركي في هذه المنطقة يتصاعد، منذ تسعينيات القرن الماضي، فإن تغييرا نوعيا قد طرأ علي طبيعة هذا الدور أخيرا، وفي التسعينيات، كانت علاقة تركيا بالمنطقة تسير في إطار رؤية واقعية لموازين القوى في الشرق الأوسط، فكان تركيزها على تطوير علاقاتها العسكرية بإسرائيل، كما مارست ضغوطا على سوريا، وشاركت في

فرض العقوبات الغربية ضد العراق. أما الآن، فإن تركيا تسعى إلى تطوير علاقاتها مع جميع اللاعبين بالمنطقة بغرض دعم فرص السلام والتكامل الإقليمي. وفي إطار هذا الهدف، بادرت تركيا بلعب دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا وحركة حماس وإسرائيل، وكذلك توسطت بين الفرقاء المختلفين داخل لبنان والعراق، وبين الولايات المتحدة الامريكية وإيران، وفي هذا السياق، جاءت اتفاقيات مجلس التعاون الاستراتيجي رفيعة المستوى التي أبرمتها تركيا عام 2009 مع كل من سوريا والعراق كتطور غير مسبوق، وكذلك الحال بخصوص الاتفاق الذي عقدته السلطات التركية في حزيران عام 2010 مع حكومات لبنان وسوريا والأردن لإقامة مناطق حرة بين هذه الدول تجاريا وسياحيا.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الدراسات السابقة كانت تتناول الجانب التاريخي أما هذه الدراسة فإنها تأخذ الجانب السياسي التحليلي لدور تركيا الجديد.

ما يميز هذه الدراسة هو الوقوف على أهم التحديات التي تواجه دور تركيا الجديد في منطقة الشرق الأوسط ، والفرص التي تساعدها لان تلعب هذا الدور.

منهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي النظمي بهدف التعرف على الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط والقدرة على تحليل الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع لفهم مختلف الديناميكيات والمتغيرات التي أثرت بهذا الدور. وبغية دراسة هذا الدور تم الاستعانة بمنهج التحليلي النظمي لمعرفة مرتكزات النظام السياسي التركي وإمكانية تحقيق الأهداف الإستراتيجية له.

الفصل الثاني

إطار نظري لمفهوم الشرق الأوسط

الفصل الثاني

إطار نظري لمفهوم الشرق الأوسط

إن تعبير الشرق الأوسط هو اصطلاح انجليزي حديث لأقدم منطقة من مناطق الحضارة الإنسانية، فقبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها فقد كان تعبير الشرق الأدنى والذي يضم تركيا والبلقان ومصر هو التعبير الأكثر شيوعاً، فالهدف من إطلاق مصطلح الشرق الأوسط كان منذ البداية، هو تمزيق الوطن العربي ومحاولة إحلال إسرائيل ودمجها في المنطقة، لتكون على الدوام بمثابة الحاجز الذي يفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه وتفتيت الأمة العربية.

إن منطقة الشرق الأوسط بما تمثله من أهمية إستراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية، جعلت التنافس للسيطرة عليها أمراً ثابتاً في قواميس الدول الكبرى ، فأصبحت الأطماع الدولية في المنطقة احد أهم ثوابت حسم صراع القوة في المنطقة, وعنصراً رئيسياً في التركيبة السياسية لعلاقات دول المنطقة مع بعضها وعلاقتها بالدول ذات المصالح.

يتناول الفصل الثاني إطارا نظريا لمفهوم الشرق الأوسط، من خلال المبحثين التاليين:

الأول : الشرق الأوسط معنى واصطلاحا .

الثاني : ألاهمية التركية والدولية لمنطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: الشرق الأوسط معنى واصطلاحا

لقد كان تعبير الشرق الأوسط يطلق على الجزيرة العربية والخليج العربي وإيران والعراق وأفغانستان، وبعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة الإمبراطورية العثمانية من قبل الحلفاء الذي فرضوا سيادتهم على ولاياتها العربية السابقة، تطور مفهوم الشرق الأوسط ليضم المناطق المجاورة للجزيرة العربية والخليج العربي، كما إن اصطلاح العالم العربي الشائع الآن يستبعد إسرائيل وإيران من مفهوم اصطلاح الشرق الأوسط، ولكن اصطلاح العالم العربي مع ذلك يحتوي على إيجابية وهي شموله لدول شمال إفريقيا المغربية، والتي تزداد شراكتها في شؤون الإقليم بالرغم من الفشل الفعلي في تحقيق الوحدة السياسية لنصفي العالم العربي، وعلى هذا فإن اصطلاح الشرق الأوسط يبدو أنه سيظل مستخدماً لبعض الوقت، وان شيوع الاستخدام لا يجب أن يجعلنا نعجز عن رؤية سلبيات الاصطلاح والتي من أهمها أنه يفترض سيطرة غربية على العالم (عبد الجواد، 2006: 1).

أما العوامل التي شكلت ملامح الشرق الأوسط فقد تمثلت في إدخال المنطقة إلى العصر الحديث الذي بدأ مع الحملة الفرنسية على مصر عام 1798، واكتمل في عام 1919 مع اقتسام الفرنسيين والإنجليز لمناطق الانتداب والنفوذ على امتداد منطقة الشرق الأوسط، والذي أدى إلى تشابك النتائج البعيدة المدى لهذا الإدخال القهري للمنطقة في عصر الحداثة، والتي يمكن حصرها في أربع أصعدة كما يلي: (قرم، 2010: 73-75)

1- **ديموجرافيًا.** * تسببت عملية التحديث هذه بوجود طفرة سكانية منقطعة النظير في تاريخ الشرق الاوسط، مما أدى إلى انقلاب في البيئة الديموجرافية وضاعف المعدل السنوي للنمو السكاني عدة مرات، ولقد كان هذا النمو أحد عوامل إدخال الشرق الأوسط في دائرة الأزمة المفتوحة.

2- **اقتصاديًا.** عرفت معظم دول الشرق الاوسط حركة تصنيع وتحديث زراعي، ولكن الطابع الريفي بقي هو الغالب على اقتصاديات "الشرق الأوسط" خصوصاً بعد الطفرة النفطية بعد حرب 1973، غير أنه لا يزال هناك اختلاف ملموس في التوازن من حيث الدخل السنوي، سواء في الدول النفطية أو غير النفطية.

3- **ثقافيًا.** لا تزال معظم دول المنطقة تعتبر من الدول المتخلفة، وعلى الرغم من الثورة التعليمية الحديثة التي أدخلت عشرات الملايين من سكان الشرق الاوسط إلى دائرة الوعي، إلا أن نسبة الأميين بين سكان الدول العربية الذين تزيد أعمارهم عن الخامسة عشر تعتبر مرتفعه إذا قورنت بإيران وتركيا.

4- **أيديولوجيًا.** * جاءت عملية التحديث بعد سقوط الدولة العثمانية، فبدت وكأنها أرادت انتقال المنطقة من تاريخ ديني إلى تاريخ دنيوي. ولاشك أن هذه النتائج على أصعدتها الأربعة، كان لها تأثير، بشكل أو بآخر، في تشكيل ملامح الشرق الاوسط داخليًا والمطامع في ثرواتها خارجيًا، ولكنها لم تحدد تحديدًا قاطعًا وواضحًا المساحة الجغرافية التي يغطيها مصطلح (الشرق الأوسط).

---

* ديموجرافيا: Demographic Environment تهتم بدراسة الظواهر السكانية وحركة السكان كالزيادات الطبيعية والهجرة والقوى البشرية وطبيعة توزيعها حسب الجنس والمهنة والمواليد وغير ذلك.

* ايدولوجيا: هي مجموعة منظمة من الأفكار تشكل رؤية متماسكة شاملة وطريقة لرؤية القضايا والأمور التي تتعلق بالأمور اليومية أو تتعلق بمناحي فلسفية معينة سياسية بشكل خاص. أو قد تكون مجموعة من الأفكار التي تفرضها.

إن مفهوم الشرق الأوسط لا ينصرف إلى منطقة جغرافية محددة فهو مصطلح سياسي في نشأته واستخدامه من جانب قوى خارجية، ويثير التساؤل عن ماهية المرجعية التي على أساسها يوصف بهذه الصفة، أو بعبارة أخرى بالنسبة إلى من هو شرق أوسط، ومع أي منطقة جغرافية أخرى يرتبط مما يجعل هذا المفهوم غير مرتبط حقيقة بالمنطقة ذاتها، وإنما يرتبط بغيرها، كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط أكثر بقاع الأرض عرضة للاضطراب، فعلى هذه البقعة تتشابك المصالح الاقتصادية العالمية مع الضغوط السياسية الإقليمية، بحكم موقعها الاستراتيجي المهم، وعلاوة على تباين السياسات المحلية فان المنطقة تحتل مكانة بارزا في الدراسات الإستراتيجية، وفي الوقت ذاته فان الدول العربية باعتبارها عنصرا أساسيا في إستراتيجية الغرب فهي تحتل مركزا هاما في شؤون المنطقة (القاسم، 2009: 18).

الشرق الأوسط هي المنطقة الجغرافية الواقعة حول وشرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط وتمتد إلى الخليج العربي، ويستعمل هذا المصطلح للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية، وقد سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية من قبل المكتشفين الجغرافيين بالعالم القديم، وهي مهد الحضارات الإنسانية وكذلك مهد جميع الديانات السماوية (عبد الجواد، 2006: 22).

إن مصطلح الشرق الأوسط واشتقاقه من الشرق الأدنى واختلاف الرقعة الجغرافية وحدودها المتفاوتة من آن لآخر، من المصطلحات القديمة الجديدة في الوقت نفسه، حيث أن النظرة إلى الشرق الأوسط على أنه منطقة نفوذ ومصالح، وليس مجرد منطقة جغرافية، هو فكرة ظهرت من أفكار الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004، لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية ضمن إستراتيجية بعيدة المدى، وبهدف فرض واقع جديد. كذلك فان ظهور مفهوم الشرق الأوسط وانتشاره يرتبط بتطور الفكر الإستراتيجي الإنجليزي، حيث استخدم هذا التعبير أول مرة عام 1902م

بواسطة ضابط بحري أمريكي هو (الفريد ماهان) صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ، وتطور استخدام هذا المفهوم حتى جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكده، فأنشأ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط (سلامة، 2005: 23).

وذاع هذا المفهوم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك، فلا تزال هناك اختلافات عديدة حول تحديد المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح، وإن من أهم التعاريف الإقليمية للشرق الأوسط هو ما جاء في التعريف الإسرائيلي والتعريف العربي والأمريكي والتي كانت على النحو التالي: (العلاف، 2011: 99)

1- تعريف شمعون بيريس.

يؤكد بيريس في كتابه " الشرق الأوسط الجديد" على " أن هدفنا هو خلق جماعة إقليمية من الدول ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية منتجة على غرار الجماعة الأوروبية" (شمعون بيريس، 1994).

ويطرح هذا التصور لدوافع ومراحل عملية تأسيس هذا التجمع الاقتصادي الإقليمي في سياق تحول الشرق الأوسط من المجابهة إلى السلام، ويشير إلى بعد جديد في تصور إسرائيل لمعادلة السلام تضيفه هذه الدعوة، وهي السوق الشرق أوسطية، وذلك بطرح فكرة الاندماج الاقتصادي لإسرائيل في اقتصاديات الشرق الأوسط، وقد حاول بيريس في دعوته إلى شرق أوسط جديد، أن يبين أن أفضل طريق لبناء هذا الشرق الأوسط هو محاربة الفقر، ولكي يتم إنقاذ مستقبل الشرق الأوسط لا بد من توفير الأمان المطلوب لمواطنيه، فلا يكفي تسوية الخلافات بشكل ثنائي، أو حتى متعدد فالمطلوب هو بناء شرق أوسط جديد، وضمن هذا الإطار يظل السلام هو الطريق الفعلي لتوفير الأمن ليس كهدف سياسي، لكن كإستراتيجية، فالأمن المشترك وحده هو القادر على توفير الأمان الشخصي المطلوب للتركيز على حقيقة الشرق الأوسط بأبعاده الجديدة، بدلاً من

الإغراق في الذكريات، ذكريات الانتصارات والحروب التي تخاض مرة أخرى (الكعكي، 2002: 196).

إن تعريف شمعون بيريس لمنطقة الشرق الأوسط بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً حتى إيران شرقاً ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوبا، إضافة إلى باكستان كونها دولة إسلامية وكما يشير للقنبلة النووية الباكستانية بأنها قنبلة إسلامية (العناني، 2010: 59).

2- تعريف بريجنسكي.

تحدث بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق في عهد الرئيس جيمي كارتر صراحة في كتابه "بين جيلين" عن ضرورة استمرار الوطن العربي مجزئاً، ودعا إلى خلق عوامل جديدة لبث الفتنة والخلافات بين الدول العربية، وقال: " إن الشرق الأوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة يجمعها إطار إقليمي، وعلى ذلك فسوف يكون هناك شرق أوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة على أساس مبدأ الدولة الأمة، تتحول إلى كانتونات طائفية وعرقية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي وهذا سيسمح للكانتون الإسرائيلي بأن يعيش في المنطقة بعد أن تُصفي فكرة القومية" (نوفل، 2008: 19).

3- تعريف دائرة المعارف الأمريكية.

اعتبرت دائرة المعارف الأمريكية الشرق الأوسط المنطقة التي تشمل (البحرين، قبرص، إيران، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الإمارات العربية، واليمن)، وهذا التعريف هو الذي وضعه الحلفاء عندما اقتسموا الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وسميت المنطقة بالشرق الأوسط لتوسطها جغرافياً لقارات العالم القديم الثلاث (مطر وهلال، 2002: 26).

إن هذا التعريف لا يشمل جميع الدول الأعضاء في الجامعة حالياً فهو لا يشمل مثلاً دول المغرب العربي مثل :ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، بينما يشمل التعريف عدة دول غير عربية مثل: قبرص، إيران، تركيا، إسرائيل(حوات، 2002: 24) .

4- تعريف الوكالة الدولية للطاقة النووية.

قدمت الوكالة الدولية للطاقة النووية تعريفاً جديداً لحدود الشرق الأوسط إذ حددته بالمنطقة الممتدة من الجمهورية العربية الليبية غرباً إلى جمهورية إيران الإسلامية شرقاً وبين سوريا شمالاً إلى جمهورية اليمن الشعبية جنوباً وهذه الدول هي (مصر، ليبيا، الكويت، إيران، العراق، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، سوريا، الأردن، اليمن، لبنان، السعودية، بالإضافة لإسرائيل)، وهذا التعريف استبعد تركيا وقبرص كونهما أعضاء في حلف شمال الأطلسي (حوات، 2002: 26).

5- تعريف جامعة تل أبيب.

قدمت جامعة تل أبيب تقرير الميزان العسكري لمركز جافي للدراسات الإستراتيجية تعريفاً شمل حدود الشرق الأوسط والذي يتكون من الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء موريتانيا والصومال ومعظم محيطه إسرائيل وإيران، أما مركز موشي ديان فقد قام بمسح حديث لمنطقة الشرق الأوسط واستثنى منها جميع دول المغرب العربي وأضاف إليها تركيا (حوات، 2002: 27).

6- تعريف الأمم المتحدة.

عرفت الأمم المتحدة الشرق الأوسط بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً حتى إيران شرقاً ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوبا، ولكن الأمم المتحدة عادت وأجرت دراسة حول سبل ووسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفي عام 1989 رأت أن التعريف

السابق لا يفي بالغرض فعرفت المنطقة بأنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي تضم اثنتين وعشرين دولة، بالإضافة إلى إيران وإسرائيل (العناني، 2010: 58).

7- تعريف جامعة الدول العربية لمنطقة الشرق الأوسط.

جاء تعريف مصطلح منطقة الشرق الأوسط في إطار مشروع معاهدة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهو المشروع الذي أعدته جامعة الدول العربية في شهر آذار من عام 1993، وقد جاء تعريف الجامعة للشرق الأوسط أنه عبارة عن الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى كل من إيران وإسرائيل، وقد استبعد هذا التعريف تركيا تماماً كونها عضو في حلف شمال الأطلسي(العلاف، 2011: 99).

8- تعريف معهد الشرق الأوسط.

تأسس هذا المعهد في واشنطن سنة 1946، حيث وسع استخدام المصطلح المذكور ليشمل بالإضافة إلى منطقة شرق البحر المتوسط، كلاً من باكستان وآسيا الوسطى والبلدان العربية في شمال إفريقيا، ومنذ ذلك التاريخ أطلق مصطلح الشرق الأوسط على تلك المنطقة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية (حوات، 2002: 33).

9- تعريف المعهد الملكي للشؤون الدولية.

تأسس هذا المعهد في لندن عام 1919 برئاسة المؤرخ أرنولد توينبي، ويرى أن تسمية الشرق الأوسط شملت شرق البحر المتوسط وبصورة خاصة منطقة بما يعرف بالهلال الخصيب مع مصر وتركيا واليونان وقبرص وإيران، وخلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، توسع استخدام هذا المصطلح ليشمل المشرق العربي ومصر والسودان وتركيا وإيران وأفغانستان (حوات، 2002: 34).

10- مشروع الشرق الأوسط الكبير

تحاول الولايات المتحدة فرضه في المنطقة من خلال التحرك التجاري من اجل الشرق الأوسط الذي أطلق في أيار 2003، حيث أبرمت الولايات المتحدة اتفاق تجارة حرة مع المغرب، واتفاقان للتجارة الحرة في المنطقة أحدهما مع إسرائيل والآخر مع الأردن، وبدأت أيضا تفاوضات مع البحرين في كانون الثاني 2004 بانتظار اتفاقات قادمة مع دول أخرى في المنطقة، ويضاف إلى هذا الجانب الاقتصادي جانب أخر سياسي (مطر وهلال، 2002: 29).

المبحث الثاني: الأهمية التركية والدولية لمنطقة الشرق الاوسط

ويتناول المبحث الثاني الاهمية التركية والدولية لمنطقة الشرق الاوسط من خلال المطلبين التاليين:

- الاول: أهمية منطقة الشرق الأوسط لتركيا
- الثاني: الرؤى الدولية حول منطقة الشرق الأوسط

الاول: أهمية منطقة الشرق الأوسط لتركيا

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط منذ القدم محط أنظار الدول الاستعمارية الطامعة في الهيمنة على ثرواتها الطبيعية وخاصة منابع النفط، إضافة إلى موقعها الجيو-ستراتيجي الهام الذي يتوسط الخريطة العالمية، ولذلك فقد شهدت هذه المنطقة العديد من الحروب والصراعات الإقليمية. كما تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق أهمية وأخطرها حساسية في العالم لاعتبارات إستراتيجية عديدة لما فيها من ثروات طبيعية وموقعها الجغرافي القاري المسيطر على طرق التجارة العالمية، وسيطرتها على أغلب المنافذ البحرية، وبعد أن انتهى الاحتلال واستقلت الدول بقي هذا الاهتمام مستمرا ولكن بأشكال أخرى، وفي مقدمتها الرعاية والمساعدة في بناء الدول، ولهذا أبقت تلك الدول على توازن القوى في هذه المنطقة، بحيث يحفظ لها مكانتها ويضفي على بقائها الشرعية، فكانت الحروب هي الوسيلة الأساسية التي تمكن الدول الغربية من التواجد في المنطقة (عبد الحميد، 2002: 1).

تشكل منطقة الشرق الأوسط همزة وصل بين جنوب وشرق آسيا وبين أوروبا والأمريكيتين، وتتميز منطقة الشرق الأوسط بمكانة إستراتيجية هامة بالنسبة لجميع القوى الدولية، ويعود ذلك إلى أن المنطقة تحتل موقعاً وسطاً بين قارات العالم الثلاث (آسيا، وأفريقيا وأوروبا)، كما تتجمع في منطقة الشرق الأوسط معظم شبكات المواصلات العالمية جوية وبحرية وبرية، وتتحكم في عدد من الممرات المائية الهامة مثل مضيق هرمز، وباب المندب، وجبل طارق، فضلاً عن قناة السويس التي تعد شريان حيوي للملاحة العالمية، لأنها طريق بحري سهل قصير يصل دول الغرب الصناعية بجنوبي آسيا الغنية بالمواد الأولية والقوى البشرية، كما ويصل دول الغرب بالقارة

الأفريقية الغنية أيضاً بالخامات اللازمة للصناعة مثل اليورانيوم والكروم والنحاس (عثمان، 2009: 77).

كذلك تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات الدولية الهامة سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية والأوروبية، بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفيتي سابقاً، ولامتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية خصوصاً النفط، والأيدي العاملة، والغاز إلى جانب معادن عديدة مهمة في بناء صناعات حيوية ترتكز على قاعدة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وبذلك تحول الشرق الأوسط إلى مسرح إستراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمن في السلم والحرب تدفق النفط والغاز والمواد الأولية، كما أن ممراته المائية تضمن السيطرة على العالم، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط الذي يمس مصالحها القومية، ويشكل العمود الحيوي في سياستها العالمية (غازي، 1999: 18).

وفي ظل ما شهده العالم من تحولات سياسية منذ مطلع التسعينيات والتي تمثلت بانهيار المنظومة الاشتراكية والتحول إلى النظام الأحادي القطبية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية وطموحها في السيطرة على العالم، أدى ذلك إلى تغير في التحالفات السياسية على المستوى الدولي والإقليمي، وبسبب الموقع الاستراتيجي الهام والثروات الكبيرة التي تمتلكها منطقة الشرق الأوسط، فقد كانت أكثر المناطق في العالم تأثراً بذلك، حيث بدأت تظهر مشاريع قديمة وجديدة تم إعادة طرحها بشكل يتناسب مع التغيرات والتطورات الدولية الجديدة، وقد أخذت هذه المشروعات طابعاً اقتصادياً وسياسياً وهدفها ربط دول المنطقة بكيان سياسي واقتصادي

موسع، بقصد استغلال ثرواتها ومن هذه المشاريع التي طرحت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول واحتلال العراق مشروع الشرق الأوسط الكبير (مطر وهلال، 2002: 26).

وقد ازداد اهتمام القوى العظمى بمنطقة الشرق الأوسط خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، فإضافة إلى الاهتمام السياسي بالمنطقة هناك التوجه والتحرك العسكري المتمثل بحلف الناتو في إستراتيجيته التي تبناها في قمة واشنطن 1999، وبدأ بالسيطرة على الممرات المائية الدولية، وبخاصة تلك المؤدية إلى الشرق الأوسط، ويقوم الآن بدور فاعل في أفغانستان، ويسعى إلى القيام بنفس الدور في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً، حيث منح الحلف دول الخليج صفة حليف، الأمر الذي يسهل للقوات الأمريكية وقوات الحلف باستخدام المنشات العسكرية والدعم من الدول المضيفة، وهنالك قبولاً خليجياً عاماً لسياسة الولايات المتحدة العضو البارز في حلف الناتو من منطلق العلاقات الإستراتيجية الأمنية (عبد الجبار، 2005: 73).

يشكل الموقع الجغرافي لدول الشرق الأوسط حجر الزاوية في أهميتها الإستراتيجية، خاصة ما يتعلق بموقع اليابسة من الماء، وموقع السواحل من الداخل وارتباطها بالطرق البرية الداخلية، ويمكن في هذا الإطار التطرق إلى بعض عناصر الأهمية الإستراتيجية التي يضيفها الموقع الجغرافي للدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط والتي تشمل ما يلي: (جودة، 1997: 36)

1- تتميز منطقة الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية بموقع استراتيجي هام بين الشرق والغرب ويعتبر من أهم المنافذ البحرية التي تربط أوروبا وأفريقيا وآسيا، فطبيعة موقع دول الشرق الأوسط وتركيبتها السكانية، واتصالها بالصحراء من جهة، وبالبحر من جهة أخرى، جعل للمجتمعات الشرق أوسطية خصائص المجتمعات الحية المتحركة المنفتحة على المجتمعات والثقافات الأخرى، وذلك ما جعل دول الشرق الأوسط تستمد أهميتها الإستراتيجية من هذا الموقع الفريد.

2- توفر مياه منطقة الشرق الأوسط وسواحله الصالحة للملاحة مزايا إستراتيجية هامة للدول المطلة عليه، إذ تتميز السواحل بصلاحيتها لرسو السفن بينما تتميز مياهها بالهدوء وصلاحيتها للملاحة طوال العام.

3- ترتبط سواحل الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط بالطرق البرية في دول المنطقة وتوفر للداخل إمكانية الارتباط بالتجارة العالمية عبر الملاحة الدولية.

4- تضم منطقة الشرق الأوسط عدة بحار مثل البحر الأحمر والبحر الميت، كما يوجد بها خلجان مهمة مثل الخليج العربي، خليج العقبة، وخليج السويس، كما يوجد بها أنهار هامة ومتدفقة طوال العام مثل نهر النيل، ونهر دجلة، والفرات ناهيك عن المضايق التي تشرف عليها مثل مضيق باب المندب، ومضيق هرمز، ومضيق البوسفور، والدردنيل، وقناة السويس ذات الأهمية البالغة، الأمر الذي يتيح له فرص التواصل التجاري والثقافي والحضاري مع أقاليم سياسية ومناخيه وتجارية مختلفة.

إن منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية كبيرة في النظام السياسي والاقتصادي الإقليمي والدولي من هنا كان الاهتمام بالمنطقة، بهدف الوصول إلى نوع من الاستقرار السياسي الذي يحافظ على مصالح الدول الكبرى في هذه المنطقة، وللشرق الأوسط أهمية عالمية بشكل عام ولتركيا بشكل خاص، ويظهر ذلك عند النظر إلى هذه الأهمية من النواحي الآتية: (عبد الحميد، 2002: 4-5).

1- الأهمية الإستراتيجية.

للشرق الأوسط أهمية إستراتيجية كبيرة جداً بين المناطق المحيطة بها، فهي حلقة وصل أو جسر بين دول وقارات العالم، مما جعلها من أكثر المناطق تأثراً وتأثيرا بالأحداث والتطورات العالمية، وأضفى على موقعها أهمية إستراتيجية دفعت القوى الكبرى وكذلك تركيا إلى محاولة السيطرة على المنطقة، واستغلال قدراتها الفريدة بالشكل الذي يخدم مصالحها ويحقق أهدافها.

2-الأهمية الاقتصادية.

تنبع الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بسبب وجود النفط فيها، ويقدر احتياط النفط في الشرق الأوسط بـ66% من احتياط النفط العالمي، وفي نهاية القرن العشرين، أنتجت منطقة الشرق الأوسط حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط، وتعتبر هذه المنطقة المزود الرئيسي للنفط للعالم المتطور وخاصةً دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، روسيا واليابان، وهذا أعطى لبعض الدول في الشرق الأوسط قوة اقتصادية أثرت كثيراً على شعوب المنطقة، وعلى هذا الأساس تحاول الدول الكبرى أن تفرض سيطرتها على المنطقة وكذلك الأمر بالنسبة إلى تركيا التي باتت تنظر إلى المنطقة من جانب الأحقية في التدخل بدوله بحكم الجوار الجغرافي.

3- الأهمية الدينية.

حيث أن مهد الديانات السماوية الثلاث في منطقة الشرق الأوسط، ومنها ولد أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام في العراق، وابنه إسماعيل عليه السلام في فلسطين، وموسى عليه السلام في مصر، والمسيح عيسى عليه السلام في بيت لحم في فلسطين، ومولد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في مكة، وتوجد أقليات مسيحية في مصر ولبنان والأردن وسوريا والعراق وفلسطين، وتعتبر القدس الأرض المقدسة بالنسبة لليهود والمسيحيين والمسلمين.

يرى الباحث أن منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية كبيرة من ناحية الموقع بالنسبة للعالم بشكل عام ولتركيا بشكل خاص، حيث يكمن الخطر على الغرب في البحر المتوسط، لكونه همزة

وصل بين الشرق والغرب، ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد، تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافية وكل مقوّمات التجمع والترابط، وذلك فضلاً عن نزعاته الثورية وثرواته الطبيعية الكبيرة.

الثاني: الرؤى الدولية حول منطقة الشرق الأوسط

تبرز الأبعاد السياسية والاقتصادية في المشروعات السياسية الدولية الموجهة نحو منطقة الشرق الأوسط، لا سيما وأن المنطقة تكتسب أهميتها بالنسبة للغرب، من خلال أهميتها الاقتصادية بالنسبة للعالم ككل، ويوحي وجود مشروع أوروبي في المنطقة في مواجهة مشروع أمريكي بوجود تضارب بين المصالح الاقتصادية الأوروبية والمصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة، على الرغم مما قد يتصوره البعض من تناغم تلك المصالح مع بعضها البعض في ظل تناغم مسارات ومواقف الطرفين تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية، ويعكس بروز الأبعاد الاقتصادية في تلك المشروعات مدى اعتماد الغرب على العامل الاقتصادي في حل العديد من القضايا المزمنة التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط، فضلا عمّا تعكسه من ارتباط أغلب تلك القضايا بالظروف الاقتصادية التي تعيشها دول المنطقة.

ويتناول المطلب الثاني, استعراض الرؤى الدولية المختلفة التي تم طرحها حول منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال المطالب الثلاث التالية :

الأول : رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط.

الثاني : رؤية الدول الأوروبية للشرق الأوسط.

الثالث : الرؤية الإسرائيلية والعربية للشرق الأوسط لكونهما يقعان في دائرة الصراع في المنطقة .

أولا: رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط

يرجع الجدل السياسي، وراء طرح المبادرات الدولية المختلفة الخاصة بالإصلاح في منطقة الشرق الأوسط، إلى طرح الولايات المتحدة مبادرة طموحة في هذا الشأن، تتمشى مع اتجاه السياسة الأمريكية المتزايد نحو جعل قضايا الديمقراطية والحريات السياسية محوراً أساسيا في إستراتيجيتها الخارجية عموماً، وتجاه منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص.

تتمثل الدوافع وراء طرح المبادرة الأمريكية الجديدة في عدة اعتبارات، يرتبط أغلبها بالتطورات المتلاحقة في المنطقة، وخاصة تعثر المشروع الأمريكي في العراق، من ناحية تأخر نقل السلطة، واستمرار تدهور الوضع الأمني، واحتدام التنافس بين القوى والتيارات المختلفة في العراق على أساس طائفي بدرجة متزايدة بين الشيعة والأكراد والسنة، وتزامن هذه التطورات مع الاعتبارات المرتبطة بخلفية تكريس النظرة الأمريكية تجاه المنطقة، التي تقوم على الربط بين الإرهاب وإخفاق الدول العربية في جهود الإصلاح السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، حيث أن هذه الاعتبارات وغيرها دفعت الإدارة الأمريكية إلى التقدم بمجموعة أفكار تجمعت في إطار ما يعرف الآن بمبادرة الشرق الأوسط الكبير (عثمان، 2009: 25).

لقد تبع الكشف عن هذه المبادرة تقدم عدد من الدول الأوروبية بمبادرات فردية وجماعية خاصة بالإصلاح في الشرق الأوسط، تُعدُّ، في مجملها، مكملة للتوجه الأمريكي، رغم بعض التحفظات الأوروبية على التوجه الأمريكي، والتي تتمثل في أسلوب تناول القضايا المرتبطة بمسيرة الإصلاح في دول الشرق الأوسط، وترتيب الأولويات السياسية فيما يتعلق بالقضايا الحاكمة للمنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، حيث تعطى الدول الأوروبية اهتماماً حقيقياً لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط من منطلق أهميتها في تهيئة المناخ السياسي والأمني اللازم لدفع

خطوات الإصلاح في المنطقة، في حين تفضل الولايات المتحدة عدم إبراز هذه القضية (الكيلاني، 2009: 78).

وقد أعلنت أمريكا على لسان وزير خارجيتها كولن باول في أواخر كانون اول 2002 عن (البرنامج الأميركي للإصلاحات في العالم العربي) وخصصت له عدة ملايين من الدولارات للمساعدة على إقراره كخطوة أولى وسميت (مبادرة من اجل شراكة أمريكية شرق أوسطية)، ويهدف هذا البرنامج إلى وضع أمريكا إلى جانب التغيير ومستقبل الحداثة في الشرق الأوسط، ويشمل برنامج الإصلاحات ثلاث محاور رئيسية هي:

- الإصلاح السياسي أو فرض الديمقراطية.
- الإصلاح الاجتماعي أو فرض الليبرالية في التعليم والدين وحقوق المرأة.
- الإصلاح الاقتصادي أو فرض العولمة والنظم الاقتصادية الغربية، كالسوق المفتوحة وفتح الحدود أمام الرأسمال الأجنبي، بإقرار الخصخصة والشراكة الأجنبية.

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نتائج التقرير الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة حول الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والتنموية في العالم العربي، لتسويق المبادرة الأمريكية وتبرير طرحها في هذا الوقت، وخاصة أن تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، يؤدي إلى زيادة في التطرف والإرهاب، والجريمة الدولية، والهجرة غير المشروعة، وأشارت المبادرة إلى أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية، والتي تتمثل فيما يلي:

1- تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.

إن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط، وفي تقرير "فريدوم هاوس" للعام 2003، كانت إسرائيل البلد الوحيد في

الشرق الأوسط الكبير الذي صُنّف بأنه "حر"، وأشار تقرير التنمية البشرية العربية إلى أنه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات، وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس "التعبير عن الرأي والمساءلة " المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم، بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء (الحمد، 2010: 131).

وأشارت المبادرة الأمريكية إلى إمكانية تأييدها للإصلاح الديموقراطي في منطقة الشرق الأوسط عبر الالتزام بما يلي: (الشرعة، 2008: 155)

- الانتخابات الحرّة، من خلال إنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات، والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير، وتقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك.
- الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني، وإنشاء معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء، فضلاً عن المساعدة القانونية للناس العاديين.
- تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة الثماني، وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.
- تشجيع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييد، فضلاً عن دعمها بالتمويل المباشر.

2- بناء مجتمع معرفي.

تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية، خصوصاً في عالم يتسم بعولمة مكثفة، وعلى الرغم من ذلك تشهد منطقة الشرق الأوسط فجوة معرفية، ووفقاً للمبادرة، وبالاستناد على الجهود التي تبذل

بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة، ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح، من خلال محو الأمية، وتوافر الكتب التعليمية، وتنفيذ مدارس الاكتشاف، وإصلاح التعليم، والتواصل مع الإنترنت (الشرعة، 2008: 155).

3- توسيع الفرص الاقتصادية.

إن مواجهة الفجوة الاقتصادية للشرق الأوسط تتطلب تحولا اقتصاديا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقاً في أوروبا الشرقية، وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ويمكن لمجموعة الثماني في هذا السياق اتخاذ الخطوات الآتية: (الشرعة، 2008: 155)

- تقوية فاعلية القطاع المالي، وإقراض المشاريع الصغيرة.
- إنشاء مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير وبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير.
- المشاركة في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة، مع إنشاء مبادرة جديدة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير، وتشجيع التعاون الإقليمي (الحمد، 2010: 131).

ثانيا: رؤية الدول الأوروبية للشرق الأوسط

وضعت فرنسا وألمانيا مشروعاً للإصلاح في الشرق الأوسط، تحت عنوان: "شراكة إستراتيجية لمستقبل مشترك مع الشرق الأوسط"، ويركز هذا المشروع على الجهود الأوروبية المبذولة في المنطقة، وضرورة التشاور والتنسيق والتفاهم مع بلدانها التي "عبرت عن حوار جماعي قوي في وجه أي محاولة لفرض نموذج من الخارج"، والتشديد على خصوصية كل دولة، على أن

يكون التنسيق كاملاً بين بلدان المنطقة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والحلف الأطلسي، كذلك يشدد المشروع على ضرورة التوازي بين تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي، وإنشاء حكومة مسؤولة في العراق من جهة، ومسيرة الشراكة المقترحة من جهة أخرى (الشرعة، 2008: 159).

تؤكد فرنسا وألمانيا على أن أي مبادرة للشرق الأوسط ينبغي أن تستجيب لاحتياجات المنطقة وتطلعاتها، والعمل على تغيير أوضاع شعوبها، من خلال شراكة صادقة وتعاون ورؤية مشتركة تعمل على إرسائها الحكومات والمجتمع المدني، ويختلف النص الفرنسي – الألماني عن الخطة الأمريكية من ناحية مبادئ العمل، إذ يؤكد أن جميع الدول والمجتمعات المعنية عبرت عن معارضة مشتركة لمحاولة فرض نموذج من الخارج عليها، ويعتبر أن حل الصراع العربي الإسرائيلي يحظى بأولوية في إطار الإستراتيجية الأوروبية، ويشير النص إلى الآليات القائمة لدى الاتحاد الأوروبي لتطبيق مبادئ التحديث وحقوق الإنسان والديمقراطية، وإلى ضرورة تعزيز الحوار السياسي مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتسريع المفاوضات من أجل منطقة تبادل تجاري حر. كما يؤكد على أهمية تشجيع مبادرات التعاون الإقليمية بين الدول المتاخمة للخليج، بما فيها العراق وإيران. يهدف المشروع الفرنسي الألماني للإصلاح في الشرق الأوسط إلى ما يلي: (الشرعة، 2008: 160)

1. دعم بلدان الشرق الأوسط، وتشجيعها في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في ضوء حقيقة أن كل مبادرة في شأن الشرق الأوسط ينبغي أن تلبي حاجات المنطقة وتطلعاتها.
2. يوجد مصلحة كبيرة للقارة الأوروبية في التطور الإيجابي للمنطقة، فإلى جانب التحديات الأساسية للأمن، هناك الروابط الجغرافية، والثقافية، والاقتصادية، والبشرية، بين أوروبا والمنطقة، والتي تدفع بوضوح في هذا الاتجاه.

3. يستقبل الاتحاد الأوربي، بإيجابية، إمكانية العمل وتنسيق الجهود مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مشروع الشرق الأوسط الكبير.

تستند المبادرة الأوروبية إلى مبادئ الاتحاد الأوروبي، والتي تشمل حوار سياسي وأمني في شأن السلام والاستقرار في المتوسط، وخصوصاً إجراءات الثقة، مثل: الديموقراطية، وحقوق الإنسان، ودولة القانون، والحرية الإعلامية، والحكم الجيد، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية في المجال الاقتصادي، وفي مجال التعليم، والمساواة بين الرجل والمرأة، ودعم المجتمع المدني، كما تؤمن المبادرة الأوروبية سلسلة واسعة من الأدوات الملائمة لتطبيق المبادئ المذكورة سابقاً، بعد التقدم الذي أحرز، مثل: اتفاقات الشراكة، ومشروع لمنطقة تبادل حر، وبرنامج "ميدا – 2"، وتسهيل الاستثمار والشراكة الأوروبية – المتوسطية، وأسس أوروبية – متوسطية جديدة من اجل الحوار بين الثقافات، إن هذه الأدوات تمزج بين الحوار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى ضرورة تكثيف الحوار السياسي مع مجلس التعاون الخليجي، وتسريع المفاوضات بشأن منطقة للتبادل الحر على أساس المبادئ المذكورة سابقاً، وخاصة أن الوضع مختلف في دول الخليج، نظراً إلى ثروتها النسبية (باستثناء اليمن)، حيث إن المشكلة لديها ليست التمويل، وبالتالي، ينبغي التركيز على صعيد المهارة العملية والمساعدة التقنية التي تحتاج إليها هذه البلدان فعلياً (الشرعة، 2008: 161).

أكد المشروع الفرنسي الألماني على ضرورة إطلاق مبادرة تهدف إلى حض دول الشرق الأوسط على تطبيق هيكل محلي للأمن يمكنها في مرحلة أولى من تجنب النزاعات، انطلاقاً من المبادئ الآتية: (الحمد، 2010: 137)

1- عدم المساس بالحدود وحمايتها.

2- الالتزام بإجراءات الثقة والأمن.

3- مكافحة الإرهاب وتهريب أسلحة الدمار الشامل.

4- إنشاء مناطق خالية من هذه الأسلحة.

إن المبادرة الأوروبية المستندة إلى المشروع الفرنسي الألماني دفعت الاتحاد الأوروبي إلى القيام بالتحركات الآتية: (الشرعة، 2008: 161)

1- تكثيف المبادرات نحو حوار أكثر فاعلية في إطار تعاون مرن ومفتوح بين هذه الدول.

2- متابعة التحرك القائم في مجال محاربة الإرهاب، والحد من الانتشار النووي.

3- التفكير في إطلاق مشروع ميثاق سلام واستقرار في منطقة المتوسط متى يسمح الوضع في الشرق الأوسط بذلك.

4- مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

ثالثا: الرؤية الإسرائيلية والعربية للشرق الأوسط

بدأ التصور الإسرائيلي للمشروع الشرق أوسطي بالظهور في صورة مشروع أعده (شمعون بيريز) رئيس وزراء إسرائيل في منتصف الثمانينات، وأطلق عليه مشروع (مارشال) للشرق الأوسط، والذي نشره في كتابه: شرق أوسط جديد عام1993م، حيث عرض فيه رؤيته المستلهمة من المشروع الأوروبي في التعاون والوحدة، والمبنية على أولوية المدخل الاقتصادي على السياسي، بحيث يكون التعاون الاقتصادي حلاً للصراع السياسي في الإقليم، باعتبار أن التعاون سيؤدي إلى زيادة التفاهم وبالتالي إلى الاستقرار السياسي في المنطقة (عبد الخالق، 2005: 4).

يرى (شمعون بيريز) أن سوقاً مشتركة ترتكز على الاستقرار السياسي، وتحسين الظروف المعيشية من خلال تنمية، والديمقراطية فيها المعونات الخارجية، وتكون هذه التنمية حلا لمشكلة الأصولية بتضييق الفجوة بين فئات المجتمع، وبالقضاء على الفقر من خلال الانتقال من اقتصاد

الصراع إلى اقتصاد السلام، وذلك بتحويل الأموال التي تنفق على التسلح لتنفق على رفع المستوى المعيشي للمواطنين، كما يرى أن الديمقراطية تمثل ضرورة لتحقيق التنمية والأمن، فالأمم الديمقراطية لا تحارب بعضها، والديمقراطية تقضي على العوامل الكامنة خلف الأصولية (عبد الخالق، 2005: 7).

أن الرؤية العربية للشرق الأوسط قد اتسع نطاقها في الجدل العربي عقب انعقاد مؤتمر مدريد عام 1993م حول طبيعة الترتيبات الإقليمية التي ستترتب على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وأدى التوصل للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي وتوقيعه في 13 سبتمبر من عام انعقاد المؤتمر إلى تصعيد هذا الجدل الذي انصب حول الملاحظات الآتية: (الشرعة، 2008: 157)

1- إن الدوائر الرسمية في الدول العربية ظلت عازفة عن المشاركة فيه أو العناية به، فقد بقي هذا الجدل محصوراً في أوساط جماعات المثقفين والسياسيين المعارضين والمستقلين، وباستثناء القليل من التصريحات والأحاديث المقتضبة أو العامة.

2- إن هذا الجدل افتقد إلى التحديد الدقيق لموضوعه (سوق شرق أوسطية، نظام شرق أوسطي)، فقد تركز جانب كبير منه على "السوق الشرق أوسطية" اعتقاداً في أنها محور الترتيبات الإقليمية الظاهرة، فيما دار جانب آخر من الجدل حول "النظام الشرق أوسطي". وعلى الرغم من هذا، تبلور هذا الجدل في اتجاهين رئيسيين هما: الأول اتجاه الرفض للشرق أوسطية، والثاني اتجاه تأييد وقبول الشرق أوسطية.

يرى الباحث إن الكيان الصهيوني يخطط للتغلغل في نسيج جميع البلدان العربية والعبور منها إلى دول الجوار لحل جميع أزماته الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والنفسية، لزيادة الهجرة والوصول إلى إقامة "إسرائيل" العظمى، وبالتالي يشكّل النظام الإقليمي للشرق الأوسط الجديد

الإطار لفرض الهيمنة الأمريكية والصهيونية على الوطن العربي وإنهاء الصراع العربي- الصهيوني والقضاء على رواسبه النفسية والسياسية والاجتماعية.

كما يرى الباحث أن تطابق التصوّرات والمواقف الأمريكية والأوروبية مع الإسرائيلية في استغلال الثروات العربية والهيمنة على الوطن العربي وتصفية قضية فلسطين ومحاربة العروبة والإسلام، وفي العمل المشترك لتفتيت الوطن العربي واحتلاله واستغلال ثرواته والقضاء على الحكومات والأحزاب القومية والمشروع القومي والنظام العربي.

الفصل الثالث

الرؤية التركية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط وخياراتها الإستراتيجية

الفصل الثالث

الرؤية التركية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط وخياراتها الإستراتيجية

تمهيد

تركيا جمهورية علمانية، ومجتمع ديموقراطي حر يسعى لمواكبة التغيرات السريعة في العالم المعاصر، وبفضل موقعها الجيو – استراتيجي الفريد في قارتي أوروبا وآسيا، فإنها تعتبر مركزاً لمناطق اقتصادية متداخلة، كما وأنها تمتلك كافة المقومات التي تؤهلها لتصبح همزة وصل للتعاون الصناعي والتجاري للبلدان المحيطة بالبحر الأسود ودول القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

ولموقع تركيا الجغرافي أهمية كبيرة فإن موقعها في قارتي آسيا وأوروبا يكسبها موقعا جغرافيا واستراتيجيا مميزا بين دول الشرق الأوسط وحضارتها والدول الأوروبية، لذا اعتبرت ولا زالت المعبر الذي تمر به طرق الاتصال ما بين الشرق والغرب، وقد كان لهذا الموقع دور كبير في تاريخ المنطقة، مما أحدث تغييرات كبيرة في مسارات خارطة العالم السياسية والاقتصادية. وتتمتع تركيا بأهمية متميزة مقارنة مع جيرانها للاعتبارات التالية: (جودة، 1997: 35).

1- ان موقع تركيا الجغرافي جعلها دولة أوروبية تارة ودولة شرق أوسطية تارة أخرى مما أكسبها أهميه سياسيه وتجاريه مميزه.

2- إن موقعها الجغرافي جعلها تتمسك بميلها للغرب وحضارتها بشكل أو بآخر مما اكسبها الدعم والمساهمة في تطويرها عسكريا واقتصاديا.

3- إن موقع تركيا على الصعيد الإقليمي أكسبها الحفاظ على علاقات حسن الجوار مع الوطن العربي، وساهم في تسوية مشكلات معلقة بين البلدان العربية وتركيا وتكوين علاقات متوازنة.

4- إن موقع تركيا الممتد طولياً زاد من عدد الممرات الجوية لطائرات النقل المدنية وخصوصاً بوجود مناطق توتر في المنطقة مثل (إيران / العراق)، (المنطقة العربية / إسرائيل) (يوغسلافيا سابقاً) لاعتماد شركات الطيران العالمية الأجواء التركية للسلامة الجوية.

5- لقد ازداد موقع تركيا أهمية نتيجة استقلال دول الاتحاد السوفيتي سابقاً في آسيا الوسطى، حيث كانت هذه الدول تعتمد وترتبط في الإمداد والنقل بالعاصمة موسكو إلا أنها بعد الاستقلال، ولأن اغلبها لا يملك حدود شاطئية على البحار ولصعوبة المواصلات شمالاً وجنوباً فقد بدأت بالاعتماد على الشواطئ ووسائل النقل التركية.

6- موقع تركيا القريب من منابع النفط والدول النفطية جعلها محط اهتمام الدول الغربية.

ويتناول الفصل الثالث الرؤية التركية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط وخياراتها الإستراتيجية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي.

المبحث الثاني: الخيارات الإستراتيجية التركية ومحدداتها.

المبحث الأول: مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي

تم في هذا المبحث استعراض مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي، حيث تناولت الدراسة الخلفية التاريخية للدور التركي على الصعيد الإقليمي والعالمي، كذلك تم بيان التصور التركي للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وكما يلي:

أولا: الخلفية التاريخية

لعبت تركيا دوراً حاسماً في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكلت تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكلت قلب العالم القديم فكانت اسطنبول عاصمة لثلاثة من اكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور من الرومانية إلى البيزنطية وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية التي ضعفت وانهارت وأنهيت فيها الخلافة الإسلامية وأعلن على أنقاضها جمهورية تركيا الحديثة.

تعتبر الأمة التركية امة عريقة صاغت تاريخها من خلال موقعها الجغرافي المميز الذي اكسبها منعة بتميزه المطل على ثلاثة بحار وبتنوع مناخها وموقعها المميز بين القوى العالمية الممثلة بالرأسمالية الغربية والشيوعية الشرقية فكان كلا الطرفين يحاول الإبقاء عليها ككيان متوازن بين تلك القوتين العظميين بمحاولة الانضمام للتحالفات الدولية المختلفة، وقد نجحت في تحقيق ذلك وأصبحت تركيا اليوم بلداً مهماً في المنطقة لا يمكن تجاوزه.

تركيا حليفة قديمة للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وقد ساهمت هذه الدولة منذ اندلاع الحرب الباردة في عملية الاحتواء الفعال للإتحاد السوفيتي، أهميتها الإستراتيجية تغيرت بعد زوال الامبراطورية السوفيتية ولكنها لم تتضاءل، وتستطيع تركيا اليوم أن تلعب دوراً مهماً في تطوير

موارد الطاقة في حوض بحر قزوين، وتعاونها الاستراتيجي مع إسرائيل يجعلها على قدر كبير من الأهمية بالنسبة إلى مستقبل منطقة الشرق الأوسط (نور الدين، 2009: 5)

تنطلق الرؤيا التركية حول نظام الشرق الأوسط، من أن الحرب في الخليج العربي 2003 قد جاءت بمتغيرات أمنية، وسياسية، وإستراتيجية، وثقافية، تدفع نحو إعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير، وذلك على أنقاض النظام العربي، وأن دخولها كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة لن يحدث إلا عبر نظام الشرق الأوسط، وبأساليب تقوم على تبادل المصالح، وتوازنها، والصداقة، وإمكانيات بناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة، وليس عبر اللغة الأيديولوجية على النمط الإيراني، ولا باستعراض مظاهر القوة والهيمنة. وينطلق التصور التركي من ضرورة إدخال دول الجوار الجغرافي: تركيا، وإيران، وإسرائيل في إطار النظام الإقليمي الجديد (عبد الفتاح، 2003: 64).

وقد استطاع حزب العدالة والتنمية على الصعيد الخارجي أن يقوم بعدة خطوات تعزز من الدور التركي الإقليمي، وفقاً للرؤية التركية الجديدة التي ترى في تركيا قوة تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والبشري والاقتصادي والعسكري، وبما يؤهل تركيا للعب دور إقليمي وتحقيق مصالحها تبعاً لذلك، ومنها محاولة تحسين علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي من خلال تنشيط عملية التحول الديمقراطي وتحسين الاقتصاد والتفاعل مع قضية قبرص بإعلان رغبة تركيا في حل المشكلة القبرصية عندما تم انتقاد الزعيم القبرصي رؤوف دنكتاش لرفضه اقتراح الأمم المتحدة لحل الصراع (شرارة، 2004: 59).

وتجاه التقارب مع العالم العربي لم تتغير سياسة تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية بل إنها تتقدم باضطراد ومع معظم الدول العربية، حيث أن تركيا خرجت من أن تكون قوة معادية للعرب كما كانت خلال الحرب الباردة، كما أن الانتماءات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية لعبت

دورا مهما في تعزيز هذه العلاقات والتوجه شرقا بدلا من الرهان على الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع استمرار هذا التوجه مع استمرار وضع العراقيل أمام استئناف المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وبين تركيا ولا سيما في ما يتعلق بالمسألة القبرصية (نورالدين، 2009: 7).

وفيما يتعلق بالمواقف التركية تجاه القضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية ومبادرتها إلى خطوات غير مسبوقة حتى بين الدول العربية نفسها مثل رفع مستوى التنسيق والتعاون مع العراق وسوريا والوساطة بين دول عربية متناقضة يمكن مطالبة العرب وجامعة الدول العربية إلى القيام بالكثير مما يمكن عمله، لكن مع ملاحظة أن الدول العربية ليست كتلة واحدة متماسكة ولا متضامنة بل غالبا متضاربة ومتحاربة مباشرة أو بالواسطة. وبالتالي لا يمكن الحديث عن موقف عربي رسمي واحد، وهذه إحدى العقبات الأساسية أمام دفع العلاقات العربية التركية خطوات اكبر إلى الأمام، كذلك فان بعض الدول العربية الرئيسية مثل مصر والسعودية رغم علاقاتها الممتازة مع تركيا فإن أجنداتها السياسية بأبعادها الخارجية كالعلاقات مع الولايات المتحدة وفي الحالة المصرية العلاقات أيضا مع إسرائيل، تجعل من إمكانية تنسيق المواقف مع تركيا، المتعارضة سياساتها مع أمريكيا وإسرائيل في أكثر من ملف حيوي، أمرا غير ممكن على الإطلاق (عبد الفتاح، 2003: 68).

انه يمكن مطالبة العرب وجامعة الدول العربية بما يلي: (نور الدين، 2009: 7)

1- وضع إستراتيجية تعاون بين الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية وتركيا في كل المجالات بما يحقق مصالح الطرفين.

2- دعوة الدول العربية إلى تعزيز تعاونها الاقتصادي مع تركيا تمهيداً لإقامة منطقة تجارة مشتركة على غرار الاتحاد الأوروبي خارج الحواجز الجمركية.

3- دعوة الدول العربية إلى تشكيل مجلس تعاون مشترك عبر جامعة الدول العربية يجتمع مرتين في السنة للتنسيق ودفع العلاقات الثنائية إلى مرحلة المؤسسات.

4- التقاط الرغبة التركية الواضحة في إقامة أفضل العلاقات مع العرب من اجل تحويل هذه العلاقات إلى علاقات مؤسساتية تتصل بسياسات الدولة بمعزل عن طبيعة السلطة السياسية القائمة التي تتغير بتغير الحزب الحاكم.

5- دعوة تركيا إلى متابعة نهجها الحالي وتقديم التسهيلات لحركة التبادلات الاقتصادية والاستثمارية والمواطنين بينها وبين العرب.

6- التنسيق الأمني والعسكري بين العرب وتركيا وإيران خاصة ما يتعلق بالقضايا المشتركة وفي العراق على وجه التحديد وفي ظل السياسة التركية المعلنة والثابتة في الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية ومعارضة أي شكل من أشكال التقسيم.

7- تعزيز العلاقة بين المجتمعات المدنية في تركيا والوطن العربي في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية والفكرية والعلمية وبين مراكز الدراسات العلمية والجامعات وتكثيف المؤتمرات والنشاطات المشتركة.

إن الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط يحمل سمات وقسمات خاصة، يصب في سياق قلب التوازنات وعمليات الحراك الإقليمي، ويسهم في إذابة الجمود في المنطقة، لكنه يمتلك أسباباً مختلفة ومتنوعة، تصب في خدمة المصالح الوطنية التركية، حيث يكفي الإشارة إلى أن التغير الذي طاول العلاقات السورية التركية لم يشمل الجانب السياسي فقط، بل الجانب الاقتصادي، وبشكل تريد تركيا أن تجعل سوريا بواباتها العربية إلى دول الخليج ومصر وسواها، لذلك جرى التوقيع عام 2004 على اتفاقية التجارة الحرة، وتمّ الشروع بتطبيقها عام 2007، وفي

ذات السياق جاء اتفاق فتح الحدود بين البلدين من دون سمة دخول، فضلاً عن عشرات الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى.

ثانيا: رؤية حزب العدالة والتنمية للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط

إن التصور التركي نحو الشرق الأوسط، يستند الى أن الحرب في منطقة الخليج العربي قد تسببت بإحداث متغيرات سياسية، وأمنية، وإستراتيجية، وثقافية، واجتماعية، وهذه المتغيرات أسهمت في إعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير، وذلك على أنقاض النظام العربي، وهذا دفع بتركيا للدخول كطرف مؤثر وفاعل في تشكيل الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة وهذا لا يحدث إلا من خلال العمل على إيجاد نظام الشرق الأوسط، وبأساليب تقوم على تبادل المصالح المشتركة، وبشكل متوازن، وقائم على الصداقة، وإمكانيات بناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة، وليس عبر اللغة الأيديولوجية على النمط الإيراني، ولا باستعراض مظاهر القوة والهيمنة، أي أن التصور التركي ينطلق من ضرورة إدخال دول الجوار الجغرافي: تركيا، وإيران، وإسرائيل في إطار النظام الإقليمي الجديد في المنطقة (عبد الفتاح، 1993: 64-65).

أن هناك أسباب عديدة تؤيد مشاركة تركيا في التكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط، ومن هذه الأسباب الموقع الجغرافي، والمميزات الاقتصادية المرتبطة به، والخبرة التي توافرت لديها من خلال عدد من خطط التكامل الاقتصادي، والوفرة النسبية للموارد المائية. ووفق هذه المعطيات فان مشروع النظام الجديد للشرق الأوسط يهدف إلى تشكيل تحالف اقتصادي، وأمنى، واستراتيجي، عبر تركيا، وإيران، وباكستان، لتوسيع إطار الأطراف غير العربية وبعض دول المنطقة الأقل حجماً، وذلك لتحقيق عدة أهداف، منها: (سلامة، 2005: 23)

1- ربط المنطقة الغربية بأوروبا من خلال السياسة المتوسطية لدول السوق، وأن تقوم بدور الوسيط من خلال دورها في مجالات المياه، والغذاء، ونقل النفط.

2- أن تستخدم الدور الذي يمكن أن تؤديه، في هذا الإطار، في مواجهة العقبات التي تضعها اليونان أمامها للدخول في السوق المشتركة. وهذا التصور يعنى إمكانية أن تلعب تركيا دور الوسيط الاستراتيجي، بين آسيا الوسطي، ودول البحر المتوسط، وأوروبا، وبينها وبين الشرق الأوسط، وبين هؤلاء وبعضهم بعضاً.

كانت الاحداث والتغيرات تتوالى تاثيراتهاعلى منطقة الشرق الاوسط وبما فيها تركيا وكان هناك الحدثان الابرز هما احداث 11 ايلول 2001 واحتلال العراق في اذار 2003 ووسط هذه الظروف والتطورات التاريخية كانت تركيا تشهد على الصعيد الداخلي حدثا مهما تمثل بانتصار حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية التي جرت في الثالث من تشرين الثاني 2002 واستلامه السلطة السياسية في البرلمان، كما في الحكومة بمفرده ولم يكن ذلك حدثا عاديا وشهدت هذه المرحلة اعادة ترتيب اولويات تركيا حسب رؤى وتطلعات حزب العدالة والتنمية الحزب الذي سيقود تركيا طيل فترة الدراسة التي نحن بصددها.

1- نشأة الحزب

تم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 حزيران 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة، وقد شارك للمرة الأولى في الانتخابات وحصل على فوز كاسح حين حصل على نسبة 34.2% من مقاعد البرلمان وقام بتشكيل الحكومة برئاسة اردوغان ومن أهدافه القيام بالإصلاح الاقتصادي في البلاد وحماية المصالح الوطنية ومحاولة إشراك تركيا في الاتحاد الأوروبي، ولاشك أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى هرم السلطة عام 2002 وسعيه الدؤوب في

أحكام سيطرته على تفاصيل صنع القرار وتمكنه من فرض خطابه على الساحة السياسية بصيغة الحداثة وتبنيه قضايا الشارع التركي والقدرة على تحرير مشروعه الإصلاحي قد أكسبه قبولاً أوروبياً. كما أن إقدام تركيا على حل مشكلتها مع اليونان بشأن القضية القبرصية هي محاولة جادة لتقليل المشاكل مع الدول المجاورة بغية الالتفات إلى القيام بدور إقليمي مهم في منطقة الشرق الأوسط (نور الدين، 2003: 227).

2- أهداف الحزب

يشير النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية، في المادّة 4 - باب الأهداف السياسيّة إلى ما يلي: (الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية التركي على شبكة الانترنت (/http://www.akparti.org.tr/arabic

1. يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن "النظام الجمهوري" هو أهم مكسب إداريّ للأمة التركية، وأن السيادة أصبحت في يد الشعب بدون قيد أو شرط. ويسلّم بأن الإرادة الوطنية أصبحت القوة الحاسمة الوحيدة. وينادي بضرورة امتثال المؤسسات والأشخاص الذين يستخدمون السلطة السيادية باسم الأمة لمبدأ سيادة القانون. ويقبل العقل والعلم والتجربة على أنهم مرشدو الطريق. ويؤكد على أن الإرادة الوطنية، وسيادة القانون، والعقل والعلم والتجربة، والديمقراطية، والحقوق والحريات الأساسية للفرد والأخلاقية، هي مرجعيات أساسية لمفهوم الإدارة السياسية.
2. يدافع حزب العدالة والتنمية عن الأمة التركية كوحدة واحدة لا تتجزأ مع وطنها ودولتها. ويقبل بالقيام بأنشطة مناسبة للمعايير والمسلمات العامة الموضحة في المادة الثانية؛ من أجل الوصول إلى مستوى الحضارة المعاصرة التي أرشد إليها مؤسس الجمهورية مصطفى

كمال أتاتورك بل وحتى الارتقاء فوقها وذلك مع الحفاظ علي قيمنا الموروثة كأرضية للحياة السياسية.

3. حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي محور اهتمامه الإنسان. ويؤمن بأن الخدمة الأفضل هي خدمة الإنسان. وتهدف جهوده إلى سعادة وسلامة وأمن وصحة الإنسان. ويؤكد على أن جميع أفراد شعبنا هم عائلة كبيرة تنضوي تحت اسم "دولة جمهورية تركيا" المؤسسة في أرض "تركيا"، وأن الدول الأخرى كل في حدوده هي عائلات جارة. ويؤمن بأنه من خلال القيمة التي تعطى للإنسان يمكن التعايش في سلام دائم.

4. يدرك حزب العدالة والتنمية بأن الناس يتمتعون بحقوق مثل: العقائد المختلفة، والفكر، والعرق، واللغة، والتعبير، والتنظيم، والمعيشة منذ ولادتهم ويحترمها ويقبل بأن الاختلاف ليس سبب فرقة بل هو غنى يعزز ثقافتنا.

5. يرفض حزب العدالة والتنمية كل أشكال التمييز التي لا تتوافق مع أسس المجتمع الديمقراطي في علاقات الفرد بالدولة. ويرى في الدولة مؤسسة خدمية فعالة شكلها الأفراد من أجل خدمة الفرد.

6. يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن الاستخدام الحر لجميع الحقوق السياسية يُمكِّن الإرادة الوطنية من أن تسود، أما الاستخدام الحر للحقوق السياسية فيمكنه أن يحيى في إطار نظام ديمقراطي حر يتصف بالتعددية والمشاركة.

7. يؤكد حزب العدالة والتنمية على ضرورة أن يكون جميع الأشخاص، والمؤسسات، والهيئات – الذين يعملون بالوظائف العامة داخل هيكل الدولة – من خلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تستخدم حق السيادة باسم الأمة مراعين في استخدامهم السلطات

وأدائهم للمهام ما يوافق معايير دولة القانون الموجودة في الوثائق المنوه عنها في المادة الثانية ويقر بالتوافق مع هذه الضرورة أساساً للشرعية.

8. يؤكد حزب العدالة والتنمية على أن حق الأفراد في الحياة كما يعتقدون، والتعبير عما يفكرون أمر لا يمكن أن يقبل النقاش، وأن حق وسلطة الإعلان والدعاية عن الاعتقاد والفكر بصورة موافقة للقانون هي ملك للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، وأن لكل فرد نفس الحقوق المتساوية والمشتركة في كل مؤسسة وفي كل مجالات الحياة، وهكذا فإنه يجب على الدولة عدم اتخاذ موقف إلى جانب أو ضد أي اعتقاد أو فكر قط، وأن مبادئ المساواة أمام القانون والعلمانية الموجودة في الدستور تشكل ضمانا لهذا المفهوم ووجهة النظر هذه. ويقر بضرورة أن تكون المهمة التي يمكن أن تتحملها الدولة والشخصية الاعتبارية للحزب هي عبارة عن إعداد بيئة حرة تحقق وتضمن استخدام الحقوق فحسب. ويدافع عن أن الحقوق والحريات الأساسية لا يمكن أن تكون موضع اقتراع.

9. يعطي حزب العدالة والتنمية أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية التي تعتبر نهجا ليحيى الإنسان حياة إنسانية.

10. يؤمن حزب العدالة والتنمية بالإنسان كمصدر أساسي وهدف للتطور الاقتصادي. ويهدف إلى تأسيس اقتصاد السوق بجميع مؤسساته وقواعده. ويعرِّف دور الدولة في الاقتصاد كمنظم ومراقب. ويرى أن عدم العدالة في توزيع الدخل، والبطالة أهم مشكلة اقتصادية واجتماعية. ويدافع عن إتمام التحولات البنيوية اللازمة للاستفادة من الفرص التي خلقتها العولمة، والحماية من السلبيات التي جلبتها معها.

11. يهتم حزب العدالة والتنمية بالديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة. ويؤمن بأهمية مؤسسات المجتمع المدني وبأنه لا غنى عنها في تطبيق هذه الخصائص وتأسيس إدارة عامة ذات إنتاجية وجودة وفي إجراء الرقابة عليها وإدامتها.
12. يؤمن حزب العدالة والتنمية بأنه يمكن الوقوف بقوة أمام تحديات الداخل والخارج بالعدالة، وبإيمانه بأن القوة تنبع من القانون وليس العكس يهدف إلى القضاء على العوائق التي تمنع سيادة الشعب، وتحقيق حق القضاء العادل وحرية البحث عن الحق بكل صوره، وجعل وطننا صالحا للعيش من أجل شعبنا، وحماية وطن الأمة واستقلال دولتها وبنيتها المتحدة في كل حال.

3- أهداف الحزب وبرامجه ومنطلقاته على المستوى الداخلي والإقليمي

يشكل الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويؤكد أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه، كما أن التحرك التركي في الدائرة العربية الإسلامية يتم بشكل متوازن مع الدائرة الغربية وهي استمرار لنشاط تركيا الفعال الذي اخذ يتطور تدريجياً في عهد الرئيس الأسبق تورغوت اوزال على الرغم من الانتقادات التي توجه إلى سياسة داود اوغلو باعتبارها أن معظم سياسة تركيا الخارجية يجري في الأقاليم العثمانية السابقة التي تبدو أن تركيا ما بعد العصرنة كامنة في ماضيها العثماني، حيث أن التاريخ والثقافة لا تتناسى ماضي تركيا العثماني ولا تسعى إلى مجرد استغلاله باعتباره كذلك فإنها توفر ميزة لتركيا

في انخراطها في المناطق المجاورة، وانه لا يمكن حل أي مشكلة سياسية في المنطقة دون استخدام الأرشيف العثماني الماضي ليمنح تركيا موقعاً في مسار السلام في الشرق الأوسط (بولنت ارأس، 2009).

لقد أعطى العامل الديني والتاريخي للسياسة الإقليمية التركية زخماً مضافاً لمقومات الدور الإقليمي التركي، ففي هذا الإطار تؤكد الدراسات على قدرة تركيا بنظامها العلماني وتجربتها الاقتصادية الليبرالية وحضور هويتها الإسلامية على أن تشكل نموذجا ملائماً يمكن لدول الشرق الأوسط الاستفادة منه في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية، بمعنى أن تركيا تقدم نفسها للمنطقة باعتبارها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي وترتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية منذ القدم وهي المفاهيم التي طرحها رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن في 26 كانون الثاني 2004 (زيتون، 2011: 39).

إن توجه تركيا إلى المنطقة العربية ليس مجرد خيار، وإنما هو ضرورة لحاجتها إلى دور إقليمي جديد يحفظ مكانتها في الإستراتيجية الغربية ضمن الإطار الإقليمي، حيث أوجدت التغييرات السياسية والفكرية على الصعيدين الرسمي والشعبي في الوطن العربي، وفي مقدمتها انتهاء حدة التقسيمات السياسية بين تقدمي ومحافظ، قومي وغربي عوامل مساعدة لتعاظم الدور التركي نحو التفاعل مع معطيات المنطقة، وبذلك فأنه تم إهمال العامل التاريخي لدى الأكثرية العربية أو على الأقل تهميشه مما يجعل التطبيع مع تركيا أمراً مبرراً، إضافة إلى ظهور المثقفون ذوو الاتجاهات المختلفة التي تدفع إلى قراءة جديدة للعلاقات زمن الإمبراطورية العثمانية بعيداً عن الخطاب التقليدي السائد الذي يصورها بأنها قوة استعمارية، تقوم على اختراق قيم سياسة ثقافية غربية للجسد السياسي والاجتماعي في المنطقة، الأمر الذي جعل من تركيا كياناً مقبولاً على اقل تقدير. فضلا

عن أن تغير طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي قلل إلى حد كبير الفجوة التي تفصل بين الأغلبية العربية وتركيا في هذه المسألة انطلاقاً من واقع التاريخ والجغرافيا وليس كون تركيا دولة إسلامية فحسب (زيتون، 2011: 39).

لقد لعبت تركيا دورا رئيسيا إقليميا ودوليا في المنطقة بسبب النهج الديمقراطي الذي تسلكه والموقع الجغرافي الذي يربط الجزء الأوروبي بالجزء الأسيوي وتنوع المناخ والمكونات البيئية التي تميزها عن غيرها من الدول والتي جعلت بمجموعها من تركيا دوله فاعله ومؤثره في الإقليم ككل وفي العالم ودوله ناشطة سياسيا واقتصاديا في جميع دول الإقليم والعمل كوسيط استراتيجي في تسوية النزاعات التي تحدث على مستوى الإقليم (الطويل، 2009: 119).

وتعد المشكلة الكردية في تركيا احد المشاكل المستعصية التي ورثتها حكومة حزب العدالة والتنمية من الحكومات التركية السابقة، حيث المواجهات العسكرية المستمرة مع عناصر حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا والتي وجدت ملاذاً آمنا في شمال العراق حيث الفراغ الأمني الذي حصل بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وانطلقت في شن المزيد من الهجمات داخل تركيا ضد الجيش التركي الأمر الذي تطلب حشد آلاف الجنود الأتراك على الحدود التركية العراقية وقيام الطيران التركي بقصف مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

وإدراكا من رؤية حزب العدالة والتنمية بان تركيا لا تستطيع أن تؤدي دوراً إقليميا ما لم تقوم بتامين الوضع الداخلي التركي، حيث تبنى الحزب الشعار الذي أطلقه أتاتورك (السلام في الداخل والسلام في الخارج) فمن دون السلام في الداخل لا يمكن تحقيق سلام مستدام في الخارج، وقد أحرزت حكومة أردوغان تقدما واضحاً في الخارج، وأطلق اردوغان مبادرة في مطلع تشرين الثاني 2009 بانفتاحه الديمقراطي على 15 مليون كردي باعتبار انه المصالحة مع الأكراد ضرورة لا يمكن تفاديها مهما بلغت صعوباتها فهي عنصر أساسي في الحملة الدبلوماسية التي بدأها وزير

الخارجية احمد داود اوغلو التي تهدف إلى جعل تركيا لاعباً أساسيا في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز من خلال التوسط بحل النزاعات وتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية مع سورية والعراق وإيــــران إضــــافة إلــــى نشــــر الســــلام والاســــتقرار فــــي المنطقــــة (.almalfpress.net/?d/7/8id=96236).

4- الحزب والسياسة الخارجية، الأفكار السياسية والإيديولوجية السياسية

اولا : سعى اردوغان في السياسة الخارجية إلى إيجاد الدعم نحو قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوربي، وكذلك عمل على تطوير علاقاته السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة وأوربا، كما أنه استطاع أن يكسب شرعية لتشكيل حزب سياسي خاص به هو حزب العدالة والتنمية كحزب وطني لا يقوم على أساس الأقلية أو العرقية أو الدينية، وهذا ما مكن الحزب من تجنب كثير من المسائل المتعلقة بالعلمانية كالحجاب وغيره والالتفات إلى قضايا اكبر تتعلق بالإصلاحات الداخلية وإيجاد دور إقليمي مؤثر لتركيا. ولا شك إن اعتماد قيادات حزب العدالة والتنمية أساليب جديدة في العمل تتجنب أي مواجهة مع النظام وطبيعته المتجذرة وعدم أعطاء مبررات لتكرار ما حدث في شباط عام 1977 قد أضفى لها النجاح فجاء شعار المؤتمر التأسيسي للحزب قي 14 أب 2001 تحت عنوان (العمل من اجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع) كما أعلن زعيم الحزب في هذا المؤتمر موقفه من العلمانية والإسلام، إذ يعد العلمانية مبدأ أساسي للسلم الاجتماعي وأعطى تصور واضح للعلمانية الذي يعتمد على حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية كما أكد اردوغان على مرجعية "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" و "الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية". وفي هذا الإطار أكد عبد الله غول الرجل الثاني في الحزب بعد يوم واحد من تأسيس الحزب على البعد الجامع للحزب بقوله: "إن حزبنا ليس حزباً دينياً ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع وفي عداد مؤسسينا محجبات وسافرات ملتحون وغير ملتحين إن

الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة، بخدمة هدفنا التطبيق والعمل على تعميم مفهوم جديد في السياسة" (كركوكي، 2008: 207-208).

ثانيا :الاستراتيجية التركية الجديدة

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة, فقد استمر الخطاب التركي يتحرك ضمن السقوف والثوابت التي كان يتحرك عبرها خلال تلك الحرب، أي النظر الى تركيا على أنها جزء من المحور الغربي مع بعض التعديلات المحدودة في المكان والزمان.

لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، حصل تغيير جذري, ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة. وللمرة الأولى يأتي الى السلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة الى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الاقليمية والدولية .

يقول احمد داود أوغلو, مهندس هذه الرؤية الجديدة وواضعها قبل وصول الحزب الى السلطة، انه من دون قراءة صحيحة للظروف والمتغيرات الدولية لا يمكن فهم السياسة الخارجية التركية، ومن ثم رؤيتها الاستراتيجية الجديدة.

واذا كان أحمد داود أوغلو قد جسد ذلك في كتابه الشهير العمق الاستراتيجي –الموقع الدولي لتركيا الذي صدر عام 2001, فان وصول الحزب الى السلطة ومروره في الممارسة العملية وفر الشروط الموضوعية لبلورة أكبر لهذه الاستراتيجية التي جمعت النظرية الى الممارسة التطبيقية.

ويقول أحمد داود أوغلو ان 11 أيلول 2001 دفع الولايات المتحدة الى استبدال النظام العالمي الجديدة, المستند الى خطاب الحريات الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة، الى نظام عالمي جديد مستند الى المفهوم الأمني. وشكل العراق وأفغانستان الساحة الفعلية لهذا التصور.

ويمكن القول، بحسب أحمد داود أوغلو، ان هناك ثلاث مراحل شهدها العالم ما بعد 11 أيلول، وهي: المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان، والمرحلة الاستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي, وستشهد توترات وانفراط تحالفات وتبدلات، وقد تستمر هذه المرحلة من 10 الى 15 سنة، ثم المرحلة الثالثة, وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد، حيث ستعمد كل قوة الى مضاعفة حضورها الى حين ارتسام المعالم الجديدة لهذا النظام.

ويرى أحمد دادود أوغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة من هذه المرحلة مرتبط باعتماد رؤية دينامية مؤثرة في السياسة الخارجية تقضي الى ان تكون قوة مركزية.

ويعتبر أوغلو أن هناك ثلاثة عوامل ظهرت في التسعينيات كانت معيقة أمام أن تكون تركيا قوة مركزية مؤثرة، وهي: الارهاب (والمقصود هنا حزب العمال الكردستاني) وما حمله من استقطاب داخلي، وعدم الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية المتلاحقة. (نور الدين، 2009: 43)

لقد ارتكزت السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على خمسة أسس:

1- التوفيق بين الحريات والأمن. ففي وقت كان اللاعبون العالميون، وفي مقدمهم الولايات المتحدة، يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد 11 أيلول 2001 كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الاصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية. وهو ما جعل تركيا نموذجا لبلاد أخرى .

2- انزال المشكلات بين تركيا وجيرانها الى نقطة الصفر أو ما يسمى بـــ (تصفير) المشكلات, وبالتالي اخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع. وهذا ان تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

3- اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك. ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد. وبدلا من ان تكون تركيا (مصدر مشكلة) في استقطابات الغرب – الشرق، والشمال–الجنوب، وآسيا – أوروبا، والغرب– الاسلام، تكون على العكس (مصدر حل) للمشكلات، وبلدا مبادرا الى طرح الحلول لها, وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في ارساء السلام العالمي والاقليمي. ومن ضمن هذا المنظور, يجب عدم النظر الى أي خيار على أنه بديل من الآخر، ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض.

4- تطوير الأسلوب الدبلوماسي واعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية. لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية ان تركيا (بلد جسر) تصل بين طرفين. في المرحلة الجديدة على تركيا ألا تكون جسرا، بل هي بلد مركز.

5- الانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية الى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

والى هذه الأسس الخمسة التي يحددها أحمد داود أوغلو, فان توفير الادوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضا اعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الاسلامي, ومنه العربي, بعدما ابتعدت عنه منذ انهارات السلطنة العثمانية، وأصبحت جزءا– تابعا للمنظومة الغربية الاسرائيلية (نور الدين، 2009: 7).

كذلك تعد الإجراءات الإصلاحية التي أعلنت عنها حكومة اردوغان ثقافية أكثر منها سياسية وهي تنص على السماح ببث برامج باللغة الكردية عبر الراديو والتلفزيون والسماح للأحزاب السياسية كحزب التجمع الديمقراطي الكردي باستخدام لغتهم خلال الحملة الانتخابية وإعادة الأسماء

الكردية إلى المناطق الكردية التي سبق أن استبدلت بأسماء تركية وتقليص استخدام الأحكام القاسية التي أطلقت ضد الشبان الأكراد بسبب قيامهم برمي الحجارة خلال التظاهرات والسماح للسجناء الأكراد بان يتواصلوا مع زوارهم بلغتهم الأم وإنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في شأن اتهامات بالتعذيب، كما أن الإصلاحات الداخلية المتنوعة التي قامت بها تركيا كانت محل ترحيب وإشادة من قبل الولايات المتحدة باعتبار أن تكون تركيا نموذجاً للدول الإسلامية لاسيما بعد أحداث 11 أيلول 2001، وكان ذلك على لسان الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش لدى حضوره قمة حلف شمال الأطلسي في اسطنبول في حزيران 2004 عندما قال "إنني اقدر كثيراً على سبيل المثال أن بلدكم قد وضع على كيفية أن يكون البلد المسلم الذي يتبنى الديمقراطية وسيادة القانون والحرية (www.translate.google,iasi.net).

ويسعى المسؤولون الاتراك من وراء القيام بالإصلاحات إلى تحسين سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية إلى الإيفاء بالشروط التي يطالب بها الاتحاد الأوربي لتحقيق الحلم التركي في الانضمام إليه. وهذا ما أكدته تصريحات احمد داود اوغلو بقوله (إن تركيا هي البلد الوحيد التي تستطيع أن تتحدث عن المنطقة في أوروبا من حيث قيم الديمقراطية والحرية)، وبذلك فان تحرك حكومة اردوغان نحو تطبيق الديمقراطية في تركيا والتوجه الجدي لحل المشكلة الكردية من جذورها يعطي دفعاً قوياً للقيام بسياسة خارجية نشطة على الصعيدين الإقليمي والدولي (www.iasj.net/iasj/20671).

5- السياسات العامة والنجاحات التي حققها والنجاحات الاقتصادية

تقوم السياسة الاقتصادية إلى اعتمدها حزب العدالة والتنمية على أشاعه جو من الثقة والتفاؤل داخل المجتمع التركي والقطاعات الاقتصادية، إذ صاحب تحسين الأداء الاقتصادي انخفاض معدلات التضخم وتراجعها في عام 2004 إلى نسبة 30 بالمائة فيما ارتفعت معدلات

النمو إلى 5.9 بالمائة. كما أدى إجراء الحكومة التركية برفع قيمة الليرة التركية بداية عام 2005 أمام الدولار الأمريكي برفع ستة أصفار من الليرة إذ استقرت قيمتها عند نسبة (0.795) دولار (كركوكي، 2008: 209–210).

وقد مر الاقتصاد التركي بمرحلة صعبة من حالات الركود والتضخم والبطالة خلال مرحلة التسعينات من القرن الماضي، حيث أن تركيا تضررت من جراء الحصار الاقتصادي على العراق بسبب وقف عائدات مرور النفط العراقي عبر أراضيها حيث تشير الإحصاءات الاقتصادية بأنها بلغت (100) مليار دولار الأمر الذي انعكس سلبا على أداء الاقتصاد التركي وجعل تركيا تعيش أزمة اقتصادية.

إن الاقتصاد التركي بعد ذلك حقق سلسلة من الانجازات التي لم تكن في حسابات المحللين الاقتصاديين حيث نجحت تركيا من الخروج من الأزمة الاقتصادية التي عصفت بها في بداية عام 2001 وتم إعادة هيكلة البنية التحتية ورفع القدرات التنافسية على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى نجاح الحكومة التركية في إصلاح الموازنة العامة والحفاظ على استقرارها من اجل إعادة كسب ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في قوة وعافية الاقتصاد التركي (جودة، 2007: 195).

وعليه فقد كان الوضع الاقتصادي المتردي في تركيا أولى التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية عند تسلمه السلطة حيث استطاع الحزب عبر السياسة التي انتهجها النهوض بالاقتصاد بعد عقود طويلة من فضائح الفساد والرشاوى والمعاناة الاقتصادية التي عاشها الشعب التركي. وحسب الأرقام الرسمية فان الدخل القومي التركي بلغ 143 مليار دولار عام 2003 وارتفع عام 2004 إلى 180 مليار دولار ليصل إلى 400 مليار دولار عام 2006. أما معدل النمو الاقتصادي الذي وصل عام 2001 إلى نمو سلبي قدره 9.5 بالمائة ارتفع عام 2002 ليصل إلى

7.9 بالمائة فيما سجل عام 2004 رقما قياسيا إذ ارتفع إلى 9.9 بالمائة وفي عام 2006 بلغ معدل النمو 6 بالمائة. كما تراجع معدل التضخم من 88.6 عام 2001 إلى 9.6 بالمائة عام 2006 وكان عام 2005 عاماً مميزاً بحيث انخفض هذا المعدل إلى 2.7 بالمائة فقط (جودة، 2007: 197).

كما ارتفع معدل الدخل الفردي من (2589) دولار للفرد منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى حدود (5700) دولار، وحسب ما ورد في التقرير الصادر من مركز (سترانفور) فان الاقتصاد التركي هو احد العوامل التي ستسمح لتركيا باستعادة دورها الإقليمي الذي كان سائداً قبل 90 عاماً، ففي عام 2006 حققت تركيا المركز ال18 للدول الأعلى نمواً في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وأصبح الاقتصاد التركي يشكل اكبر اقتصاد أسلامي على الإطلاق متفوقاً على الاقتصاد السعودي، كما يمكن متابعة المؤشرات الاقتصادية المتنامية في الاقتصاد التركي وذلك من خلال القراءات الموجودة في الجدول رقم (1) لسنوات متفرقة وهذا معناه أن الدور التركي الإقليمي سوف يتصاعد بشكل أفضل لاستعادة مكانته التاريخية ولو بشكل بطيء (WWW.//alibakeer.maxtoobblog.com/528113).

الجدول رقم(1)

جدول يبين نسب النمو الاقتصادي,الدخل القومي ,ودخل الفرد السنوي لسنوات متفرقة

السنة	النمو الاقتصادي (النسبة المئوية)	الدخل القومي (مليار دولار$)	دخل الفرد السنوي (دولار$)
2002	9-	230	3500
2011	8.8	774	10469
2012	2.2	786	10504
2013	4	820	10782

(الجدول رقم (1)).(http://www.ivest.go.tr/AR-SA/TURKEY).

كما أن الأسلوب الجديد الذي اعتمده اردوغان في إدارة الجانب الاقتصادي في إطار الصراع بين القوى العلمانية والإسلامية هو توجهه لكسر احتكار الجهات الغربية واليهودية للأموال الساخنة، والمقصود بالأموال الساخنة هي (الأموال الأجنبية التي تتواجد داخل الاقتصاد التركي على شكل ودائع بنكية تهدف إلى الإفادة من نسب الفائدة العالية في تركيا ويشتمل قدرتها في التأثير السريع والتحرك والتأثير في الاقتصاد التركي)، وذلك عن طريق جذب أموال عربية وإسلامية للاستثمار في تركيا خاصة الأموال العربية التي خرجت من أمريكا وأوربا بعد أحداث 11 أيلول، حيث بلغ حجم هذه الأموال العربية القادمة إلى تركيا أكثر من 20 مليار دولار مقارنة مع قيمة الأموال الساخنة في تركيا والبالغة 50 مليار دولار والتي تحقق نوع من التوازن في الأوساط المالكة لهذه الأموال، وبالتالي يقل تأثير الأموال الساخنة الداعمة للقوى العلمانية وازدياد قوة القوى المحافظة مع قدوم الأموال الإسلامية (www:aljazeera.net).

ويلاحظ مما تقدم أن برنامج حزب العدالة والتنمية لا يتعارض مع النظام السياسي المتوارث منذ تأسيس الدولة التركية بعد الحرب العالمية الأولى القائم على مبدأ العلمانية، وهذا ما يفسر قدرة الحزب على تجاوز أي شكوك توجه أليه من أنصار العلمانية لاسيما انه لم يتبنى أية توجهات تدعوا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

ثالثا: التحول في العلاقات العربية والتركية بعد 2002

على الصعيد العربي واصلت العلاقات العربية التركية نموها بشكل كبير منذ مطلع العام 2009 وفي مختلف المجالات، وإن حصل تفاوت في العلاقة بين تركيا وكل بلد عربي على حده. ولكن ما دفع تعزيز السياسة الخارجية التركية في اتجاه محيطها العربي تعيين احمد داود اوغلو

وزيرا للخارجية في مطلع شهر أيار 2009، واستمرت السياسة الخارجية التركية في ايلاء اهتمام مباشر لعلاقاتها مع دول محيطها المشرقي من روسيا وإيران وصولا إلى الوطن العربي.

إن التوجه التركي شرقا ليس ردة فعل على سلبية الاتحاد الأوروبي بقدر ما هو جزء من إستراتيجية شاملة تهدف إلى إخراج تركيا من أن تكون بلدا معزولا ومحاطا بالأعداء إلى بلد على علاقة جيدة مع الجميع علاقة تتيح له حل مشكلاته والانتقال إلى لعب دور المحرك والقائد في محيطه ألإقليمي بل التأسيس لنظام إقليمي جديد تكون تركيا احد صانعيه. كذلك استمرت العلاقات العادية على حذر مع مصر واستمرت عادية مع السعودية والدول العربية الأخرى مع تسجيل تراجع اللقاءات الثنائية مع الزعماء العرب على مستوى رئاستي الجمهورية والحكومة (نور الدين، 2009: 2).

كما أولت العلاقات مع كل من العراق وسوريا أهمية خاصة، حيث إن الاهتمام التركي بالعراق ليس جديدا وهو قديم من قدم تأسيس الدولتين التركية والعراقية، ولكن الانسحاب الأميركي من المدن العراقية تمهيدا للانسحاب الكامل في مرحلة لاحقة ادخل فرضية المزيد من التورط التركي المباشر فزار رئيس الحكومة التركية بغداد مع وفد كبير خلال العام 2009 وكذلك زارها الرئيس التركي عبد الله غول، وهذا ما دفع لحصول تطور نوعي جدا في العلاقات بين أنقرة والحكومة المركزية في بغداد عندما وقّع الطرفان اتفاقية تأسيس مجلس أعلى للتنسيق والتعاون الاستراتيجي يضم رئيس وزراء البلدين والوزراء الأساسيين وهي أول اتفاقية بين تركيا وبلد عربي على هذا المستوى. كما أعطت تركيا أهمية كبيرة للعلاقة مع العراق وذلك من المنطلقات الآتية: (نور الدين، 2009: 3)

1- سعي تركيا لحل مشكلة حزب العمال الكردستاني المتواجدة عناصره المسلحة والمقدرة بخمسة آلاف في منطقة جبل قنديل في شمال العراق ودور بغداد المركزي في ذلك خصوصا أن تركيا تعد لخطة لحل المشكلة الكردية في داخلها.

2- إن إقامة علاقة جيدة مع بغداد سيكون ورقة جيدة تجاه التطورات المستقبلية في شمال العراق حيث الفدرالية الكردية التي تتوجس منها تركيا.

3- إن تركيا تخطط من اجل أن تتحول إلى ممر وموزع للطاقة في العالم عبر خطوط أنابيب من القوقاز وقزوين وروسيا وإيران وصولا إلى أوروبا، وتتطلع تركيا ليكون نفط العراق من المصادر الأساسية لتشغيل هذه الخطوط.

4- إن العراق في فترة ما بعد الاحتلال سيكون أمام إعادة بناء تريد تركيا أن تكون لشركاتها حصة كبيرة في هذه العملية.

5- إن تركيا معنية مباشرة بالوضع الأمني في العراق بعد الانسحاب الأميركي خصوصا إذا استمر الانقسام العراقي الداخلي ولم تجد كركوك حلا مجمعا عليه، وإذا استمرت عملية التجاذب بين أنقرة وإقليم كردستان العراق، وإذا استمر تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق من دون إيجاد حل له، وهذه كلها قد تفتح على تطورات أمنية وعسكرية لن تكون تركيا بمنأى عنها وعن كل احتمالاتها بما فيها التدخلات العسكرية المباشرة التي قد تتخذ أشكالا متعددة من الضغط الخارجي من وراء الحدود إلى العمليات المحدودة داخل شمال العراق وصولا إلى العمليات الواسعة.

أما العلاقات مع سوريا فقد بدت الأكثر تميزا، من بين كل الدول العربية، وشهدت العلاقات بين أنقرة دمشق تطورات نوعية غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بين البلدين كما بين تركيا وأي بلد عربي آخر، وقد تحولت العلاقات الرسمية والشعبية بين البلدين كما العلاقات

الشخصية بين قادتهما إلى مرحلة من التميز رغم اختلاف البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية بينهما، وتوجت العلاقة السورية التركية بتوقيع اتفاقية تأسيس مجلس تعاون استراتيجي شبيه بالذي وقع بين تركيا والعراق، في اثر زيارة قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى اسطنبول، وعلى ضوءها اتفقت تركيا وسوريا على إلغاء تأشيرات الدخول بينهما لمواطني بلديهما في خطوة أحدثت تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهما (سلامة، 2005: 26).

ويعكس تطور العلاقات التركية السورية بهذه الصورة المذهلة حاجة البلدين الواحد للآخر في العديد من الملفات الأمنية (حزب العمال الكردستاني) خاصة في ظل سعي تركيا لحل هذه المشكلة، حيث إن ثلث عناصر الكردستاني هم من أصل سوري ودور سوريا حيوي في المساهمة في أي حل محتمل، كذلك فإن الثقة السورية بتركيا تجعلها تفضل الوساطة التركية مع إسرائيل على أي وساطة أخرى على الأقل في مرحلة المفاوضات غير المباشرة وقبل دخول الولايات المتحدة على الخط في المراحل اللاحقة، كذلك تجد سوريا في تركيا حليفا استراتيجيا لها (نور الدين، 2009: 5)

ويرى الباحث أن تركيا تولي سوريا أهمية مضاعفة لأسباب أمنية واقتصادية ولعامل الجوار الجغرافي ولكون سوريا البوابة الحتمية، ولو حتى في المعنى الجغرافي فقط لتركيا إلى العالم العربي، لذلك تحوّلت العلاقات بين تركيا وسوريا إلى نموذج للعلاقات التي يجب صوغها بين تركيا وكل الدول العربية الأخرى وصولا إلى إقامة نظام اقتصادي وامني مشترك بين العرب والأتراك.

المبحث الثاني: الخيارات الإستراتيجية التركية ومحدداتها

ويتناول المبحث الثاني الخيارات الإستراتيجية التركية ومحدداتها من خلال النقاط الثلاثة التالية:

أولا: أهمية الدور التركي في الإستراتيجية الأمريكية.

ثانيا: إشكالية العلاقات التركية– الأوربية.

ثالثا: التطورات الإقليمية

أولا: أهمية الدور التركي في الإستراتيجية الأمريكية.

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية تركيا من خلال موقعها الاستراتيجي المتحكم بمضائق البسفور والدردنيل وقربها الجغرافي من الاتحاد السوفيتي وقدراتها العسكرية والبشرية، لذلك قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم السياسي لتركيا في كل ما يتعلق بحقها بالتحكم في تنظيم عبور السفن الحربية للمضيقين أوقات الحرب (Inan, 1986: 110).

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات المالية والعسكرية لتركيا وعقدت المعاهدات والاتفاقيات الثنائية، كما باتت أنقرة أكثر ميلاً على اعتبار السياسة الأمريكية نحوها تعبيراً عن مصالح قوة عظمى أنانية أكثر من كونها تجسيداً لأي التزام صادق وأمين بالدفاع عن أبرز وأهم مصالح تركيا القومية، كما أن المتتبع لتاريخ العلاقات الأمريكية التركية بعد الحرب العالمية الثانية يجد أن هذه العلاقات تم تأسيسها على أساس المصالح الإستراتيجية والأمن المشترك حيال تركيا، وخلال الحرب الباردة فان الولايات المتحدة كانت تتطلع إلى تركيا باعتبارها سداً ثابتاً ضد النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط ولهذا فان دور تركيا كان مجرد أداة تنفيذية ضمن الإستراتيجية الأمريكية ومنعت من أن تلعب دوراً هاماً في منطقة الشرق الأوسط لمدة طويلة (الشرقاوي، 2012: 7).

كما شكلت حرب الخليج الثانية عام 1991، منعطفاً في العلاقة لأنها أقنعت قادة الولايات المتحدة بأن لتركيا قيمة إستراتيجية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية تحتم النظر إليها لا من خلال دورها الكلاسيكي في الناتو بل من منظور بات يعرف باسم الشرق الأوسط الأكبر، ما لبث هذا التغير في التركيز أن أعطى العلاقة زخماً جديداً. كذلك تنظر أمريكا إلى تركيا على أنها دولة محورية في عملية التنمية الجيو – إستراتيجية لأوراسيا، خصوصاً في الدول المستقلة حديثاً في

الأقاليم الجنوبية من الاتحاد السوفيتي سابقاً. كما تنظر أمريكا إلى تركيا على أنها ذات قيمة كبيرة بالنسبة لمصالحها الإستراتيجية الإقليمية بوصفها حلقة الوصل الحاسمة في ممر الطاقة من الشرق إلى الغرب، هذا المعبر الذي تدعمه أمريكا على اعتبار أنه أفضل الحلول لمسألة إيصال ثروات بحر قزوين وآسيا الوسطى من النفط والغاز إلى الأسواق، تكمن الفكرة الإستراتيجية في منع روسيا من العودة إلى البروز على الساحة بوصفها القوة السياسية والعسكرية المسيطرة في المنطقة، ليست هذه الخطة إلا جزءاً من الإستراتيجية الأمريكية المعروفة باسم الاحتواء المزدوج، لأنها أيضاً تقوم بالحيلولة دون تمكين إيران من تكثيف انخراطها بمخططات بحر قزوين الجديدة الخاصة بنقل الطاقة (عبد الفتاح، 2003: 67).

إن السياسات التركية والأمريكية الإقليمية يتباين فيما بينها ويتجلى ذلك في موقف الطرفين من العراق والتعامل مع الوضع في شمال العراق، تريد واشنطن إزاحة نظام الحكم في العراق واستخدام الجبهة الكردية في شمال العراق لتحقيق ذلك الهدف، أما القيادة التركية فترغب في إبقاء العراق موحداً دون المساس بتلك الوحدة والحيلولة دون نشوء كيان سياسي كردي مستقل، قد يصبح مصدر قلق وعدم استقرار في المنطقة الكردية من تركيا نفسها.

أما في الوقت الراهن فإنه لا تقاطع في المصالح الأمريكية التركية في كل من الشرق الأوسط وقبرص، إلا بصورة جزئية، مع تزايد اقتناع تركيا بأن عليها السعي إلى تحقيق مصالحها القومية ومتطلباتها الأمنية بإقامة علاقات قوية مع أمريكا للحفاظ على دورها المحوري في المنطقة. وإن كان الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية اختلف نوعا ما بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تغيرت النظرة إلى تركيا ولاسيما بعد أحداث 11 أيلول 2001 باعتبارها أكثر من مجرد حاجز جغرافي، مما يؤثر إلى حدوث تحول في طبيعة هذه العلاقة إذ إن معظم سنوات التحالف والعلاقة تم إنشائها في إطار الحرب الباردة (www.allacadmic.com).

إن أهمية تركيا قد ازدادت في الإستراتيجية الأمريكية، وذلك بعد أن اختارت الولايات المتحدة العالم الإسلامي كساحة مواجهة لها في إطار حربها المعلنة على ما يسمى بالإرهاب وقيامها بغزو أفغانستان والعراق بين عامي 2001–2003، حيث تزايدت الحاجة الأمريكية إلى الدور التركي من منطلقات عسكرية وحضارية وثقافية وسياسية واقتصادية، معززاً بالتصور الأمريكي بان تركيا تمثل بديلاً ناجحاً للنفاذ إلى العديد من بلدان الشرق الأوسط ووسط أسيا، وبكون تركيا تمثل نموذجاً إسلامياً معتدلاً يحتذى به وبصفتها أيضا العضو المسلم الوحيد في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إضافة إلى علاقاتها التاريخية مع الدول الغربية، فضلا عن أن منطقة الشرق الأوسط تشكل أهم التحديات الإستراتيجية المطروحة على الإدارات الأمريكية المتعاقبة من حيث الإبقاء على الهيمنة الأمريكية في منطقة جغرافية إستراتيجية وتضم اكبر شركات العالم من النفط والغاز الطبيعي وهي حيوية جداً للولايات المتحدة والغرب والأسواق العالمية بما تمده من موارد للطاقة من النفط والغاز (الشرقاوي، 2012: 9) .

إن احد الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة في أسيا الوسطى والقوقاز هو تمهيد الطريق أمام الشركات النفطية الأمريكية العملاقة الطامحة في استثمار نفط هذه المنطقة، والتي تعتبر اليوم في المرتبة الثانية في العالم بعد الخليج العربي من حيث امتلاكها للاحتياطي النفطي، وكانت العيون الأمريكية موجهة دائما على نفط القوقاز وبحر قزوين حيث الآبار الاذرية والتي تحتفظ بعلاقات قوية وشراكات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى سعي أمريكيا الحثيث إلى تدشين خط جديد لنقل النفط والغاز الطبيعي عبر خط باكو– تبليسي– سيحان التركي على البحر المتوسط، وذلك من اجل الالتفاف على خطوط النفط العابرة لروسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ثم إلى أوروبا الغربية (يوسف، 2008، ص86).

كما ساهمت السياسة الأمريكية التي اتبعها جورج بوش الابن في حملته العسكرية على أفغانستان والعراق ومحاصرة إيران وسورية كأطراف رئيسية في المنطقة وذلك بالعمل على إضعافهم لفتح الطريق أمام تركيا للامتداد إقليميا من خلال دفع تركيا باتجاه تخفيف التوتر بين هذه الدول وبين تركيا وقيامه بتسهيل سبل التعاون معها، حيث أن هذه الحالة من الاستقطاب الإقليمي قد أعطت وزنا كبيراً للسياسة التركية العابرة للاستقطابات والمعسكرات، وبناءً عليه فان العلاقات التركية- الأمريكية في زمن الرئيس السابق جورج دبليو بوش قد اتسمت بعدم الاستقرار بسبب انتهاج حكومة اردوغان سياسة إقليمية مستقلة حيال الكثير من قضايا المنطقة والتي لا تنسجم غالبا مع السياسة الأمريكية لا سيما سياسة بوش العدائية في المنطقة، والتي تعتبر السبب الرئيسي الذي يكمن وراء معاداة الشعب التركي وشعوب المنطقة وشكل العامل الأكثر حضوراً في تصاعد حدة العداء بينهما وسببا كافياً لتوتر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، غير إن هذا التأزم في العلاقة التركية الأمريكية قد تم ملافاته بعد الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس لأنقرة في 24 نيسان 2004 وتأكيدها مع نظيرها عبد الله غول على أهمية الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا، حيث تطابقت وجهات نظر البلدين تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية خصوصاً ما يتعلق بإيران والعراق وأفغانستان (محمود، 2007: 80-81).

ويشير مضمون وثيقة الرؤية الإستراتيجية المشتركة التركية- الأمريكية إلى أن الخارجية التركية قد خطت خطوات مهمة عن طريق إعادة تفعيل الدور التركي الإقليمي والدولي في المنطقة، وتركز الوثيقة على زيادة وتعظيم الدور التركي فيما يخص القضايا العربية والإسلامية مثل القضية العراقية والقضية الفلسطينية والتوجهات نحو الملف النووي الإيراني وذلك في المستقبل المنظور، وهذا عزز الاعتقاد التركي بان الولايات المتحدة تدرك وتعترف بحقيقة أهمية الدور

التركي في تحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي وان تجاهل هذه الحقيقة سيلحق الضرر بعلاقة الشراكة الإستراتيجية بينهما، خصوصا وأن شغل تركيا مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي حتى نهاية عام 2010 ساعده على تعزيز فعالية دورها في حل القضايا العالقة في المنطقة (محمود، 2007: 83).

وبالرغم من هذه الحقائق التي يجب أخذها بالاعتبار فانه لا يمكن لتركيا أن تلعب دوراً فاعلاً ومهماً في معالجة القضايا التي تطفو على السطح في المنطقة وقيامها بالتدخل في حلها دون رضا الولايات المتحدة الأمريكية ودون الاتفاق بين واشنطن وأنقرة على مبادئ أساسية لتحديد ذلك الدور الذي لن يكون دون رؤية مشتركة وتعاون في الجهود بينهما، ويتضح ذلك برفض الولايات المتحدة دور الوساطة التي عرضتها تركيا للتوسط بينها وبين إيران فيما يخص الملف النووي الإيراني بعيدا عن محاولات عزل إيران ومعاقبتها اقتصاديا وإنما من خلال إشراكها في الحوار معها بشان الاستقرار بالمنطقة، كذلك الأمر في حالة عدم رضا الولايات المتحدة عن العلاقة التي بدأت تتوطد بين تركيا وسورية والتزام تركيا الصمت تجاه الضغوط الدولية والإقليمية بقيادة واشنطن ضد سورية في عام 2007 لكي تسحب قواتها من لبنان (www. Akhbar alaalam. Net/news_ detail,php?id= 20581).

وقد ساهم وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض كرئيس للولايات المتحدة في تخفيف حدة الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة، وقد شكل اختياره لزيارة تركيا -كأول بلد إسلامي- دليل على مدى اهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة بالدور التركي الإقليمي في المنطقة، حيث تحدث الرئيس الأمريكي اوباما يوم 6 نيسان 2009 بقوله " إن الولايات المتحدة ستواصل دعمها لتركيا لما لها من دور مركزي" وقوله" إن الولايات المتحدة وتركيا تسعيان لخدمة العديد من الفرص والازدهار لشعبينا وخاصة عندما يتعلق الأمر بالطاقة ويمكننا زيادة التجارة والاستثمار بين بلدينا "

وقد دعا أوباما إلى قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوربي بقوله " دعوني أكون واضحاً فان الولايات المتحدة تؤيد بشدة مساعي تركيا لكي تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي " (www.iasj.net/iasj/20671).

ويرى الباحث من خلال ما تقدم أن التوجه الأمريكي الجديد تجاه تركيا يمنح الحكومة التركية حرية المناورة والحركة نحو انتهاج سياسات إقليمية فاعلة ومؤثرة في المنطقة طالما أن تلك السياسات تتناسب وتتوافق مع التوجهات الأمريكية في المنطقة، حيث تتوخى الإدارة الأمريكية في عهد اوباما لتركيا دوراً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط، وفي الجوانب التي تخص مختلف القضايا والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة ومنها ما يلي:

1. قيام تركيا بتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة من جهة وبين إيران من جهة أخرى.
2. مساعدة الولايات المتحدة على استعادة زمام الأمور والسيطرة وإعادة الاستقرار في أفغانستان.
3. العمل على تعزيز النفوذ الأمريكي في جمهوريات أسيا الوسطى.
4. محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إيقاف انجراف تركيا نحو التعاون الاستراتيجي مع جمهورية روسيا.
5. بذل الجهود التي من شأنها التخفيف من الدعم السوري والإيراني لحماس في غزة ولحزب الله في جنوب لبنان.
6. لعب دورٍ رئيسي في استقرار العراق.
7. العمل على توفير طرق أنابيب نقل موارد الطاقة من حوض بحر قزوين باعتبار تركيا تشكل ممراً للعبور إلى الأسواق العالمية.

ثانيا: إشكالية العلاقات التركية- الأوربية.

تحاول تركيا الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس الاتحاد في عام 1992 بموجب اتفاقية ماسترخت، وحصلت تركيا رسمياً على صفة دولة مرشحة للانضمام عام 1999، ولكن مفاوضات العضوية لم تبدأ للآن، إن مسألة انضمام تركيا للاتحاد قسمت الأعضاء الحاليين في الاتحاد إلى معارض ومؤيد، يقول المعارضون بأن تركيا هي ليست دولة أوروبية وإنما جزء من الشرق الأوسط وآسيا وإنها سياسياً واقتصادياً وثقافياً لا تلبي الشرط الأدنى للعضوية، وستكون عبء على الاتحاد، بينما يقول المؤيدون بأن العضوية ستمنع انتشار الفكر المتشدد في منطقة الشرق الأوسط، التي قد توقع تركيا في يوم من الأيام تحت سيطرة المتشددين، أيضاً بأن لدى تركيا أراضي زراعية شاسعة وأيدي عاملة كبيرة ستفيد الاقتصاد الأوروبي. ومن النقاط الايجابية الناتجة عن تلبية متطلبات الانضمام للاتحاد لبدء مفاوضات العضوية القيام بالإصلاحات الداخلية منها تقليص سيطرة الجيش على مجريات الحياة السياسية في البلاد، ونمو الحريات وحقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بحقوق الأقليات كالأقلية الكردية. كما سعت تركيا مؤخرا في حل مشكلة قبرص، التي احتلت الجزء الشمالي منها عام 1974 تحت ذريعة حماية حقوق الأقلية التركية (كمال ونهرا، 2011: 23).

ومع ذلك فان الإصلاحات الداخلية التي اشترطها الاتحاد الأوروبي على تركيا لكي تكون مؤهلة للقبول في عضوية الاتحاد والتي قامت بتنفيذها الحكومة التركية اصطدمت بالرفض الأوروبي على أساس أن تلك الإصلاحات لم ترتقي إلى المواصفات المطلوبة، ومع استمرار الرفض الأوروبي كان لا بد لتركيا أن تغير من الطرق والأساليب للوصول إلى الهدف وللاستمرار في عملية المفاوضات الصعبة مع الاتحاد الأوروبي ومحاولات التوافق معه، حيث رأت الحكومة

التركية إن التوجه إلى محيطها الإقليمي شرقاً وجنوباً لا يتعارض مع توجهها الأصيل شمالاً وغرباً بل قد يخدمه ويقدمه من خلال إبراز أهمية الدور التركي كقوة استقرار في الجوار الأوروبي وكهمزة وصل مع العالم الإسلامي، وعلى هذا الأساس يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يشجع تركيا على حل النزاعات في جنوب القوقاز والشرق الأوسط لضمان استقرار هذه المناطق محل اهتمام الاتحاد حيث إمدادات الطاقة وطرق المرور العابرة إلى الأسواق العالمية (الشرقاوي، 2012: 9).

لذلك عمدت الحكومة التركية إلى تحويل سياستها الخارجية نحو تحسين علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك الأمر في منطقة القوقاز وروسيا، وقد أدى ذلك إلى أن حظيت تلك التوجهات بتقدير من قبل الدول العربية وروسيا وإيران وعززت من دور تركيا ومكانتها للقيام بدور رئيسي في المنطقة، في الوقت الذي شكل خيبة أمل لبعض الدول الغربية، ولكن لا يعني أن تركيا قد ركزت على هذه الأولوية في سياستها الخارجية أو تحولت من محور الغرب إلى محور الشرق، حيث يقول داود اوغلو وزير الخارجية التركي " انه من الخطأ الإبقاء على أولوية ما بصورة مصطنعة في منطقة بعينها" (www.global security. Org).

إن تركيا تسعى وراء سياسة متكاملة تجمع كل مجالات السياسة الخارجية وقضاياها في صورة واحدة لصياغة السياسة، وإن رفض فكرة أن تركيا تحولت من محور الغرب إلى محور الشرق أوسطي إنها تحتل مقعداً غير دائم في مجلس الأمن وعضو نشيط في مجموعة العشرين، كما أنها تحافظ على التزاماتها بمسار العضوية في الاتحاد الأوروبي، حيث إن هذه الرؤية التركية تنطلق في الأساس من مفهوم سياسة التوازن لإعطاء اكبر قدرة للمناورة لسياستها الخارجية تجاه السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط من خلال الحرص على إحداث التوازنات في السياسية الداخلية والإقليمية والدولية والتوجهات ذات الأفضلية للحد من الابتعاد عن الغرب والولايات المتحدة

لكون الحكومة التركية تعتقد بأنها لا يمكن أن تقوم بأي دور إقليمي ما لم يحظى بالرضا والقبول من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الدول الغربية أيضا (بولنت ارأس، 2009).

لذلك فإن ما تقوم به تركيا من جهود الوساطة بين إسرائيل والدول العربية وحل النزاعات في القوقاز، لا يقلل من شان العلاقات مع الدول الغربية حيث ستظل المحور الرئيسي لتركيا، حيث يبقى الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي من ركائز السياسة التركية لإيجاد التوازن بين الأمن والحرية، وذلك من خلال لعب دورٍ اكبر في الشرق الأوسط والبلقان مع بقاء العلاقات مع الغرب الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية التركية، وهذا يعني أن تركيا لا تريد التفريط في العلاقات مع الغرب وان ما تقوم به من دور جديد في الشرق الأوسط أو دول البلقان هو يشبه الدور الذي لعبته في المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل، وموقفها من الملف النووي الإيراني وكذلك من أحداث غزة وهو يأتي في إطار التحرك التركي المتعدد والذي هو بمثابة رسالة إلى دول الغرب بان دور تركيا محوري وضرورة لهم في الشرق الأوسط وذلك لتامين حالة الاستقرار التي تنشده أوروبا والذي يصبح في غاية الصعوبة دون مساعدة تركيا القادرة على التواصل مع جميع دول المنطقة بدون استثناء (www.omandaily.com).

ثالثا: التطورات الإقليمية

وتتمثل في مقدرة القيادة السياسية على التعامل مع النظام العالمي الجديد، فمنذ انتهاء الحرب الباردة وبعد احتلال العراق عام 2003 وما حصل من تغيير فيه لاسيما إضعاف قدرته العسكرية والسياسية والاقتصادية فقد شكل هذا الحدث واقعاً متغيراً رئيساً في جيو-سياسية المنطقة، الأمر الذي أتاح للقوى الإقليمية الساعية إلى تحقيق دور إقليمي معترف به، وما يرتبط من تأشير هذه المساعي الإقليمية يأتي في سياق الانقسام والصراع بين مختلف القوى الإقليمية للسيطرة على المنطقة غير المستقرة والمعقدة بسبب التدخلات الإقليمية والدولية.

كما تهدف السياسة الخارجية التركية إلى تحقيق مصالح تركيا الوطنية، ولهذا سعت إلى تحسين علاقتها مع الدول الغربية وحاولت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عام 2005 ، إلا إنها لم تنجح في ذلك، وتسعى تركيا من خلال علاقتها مع الغرب إلى تقليل دور إيران في المنطقة، لذلك يسود التوتر دائما العلاقات بين البلدين بسبب انتقاد إيران لسياسة تركيا الخارجية، وخاصة علاقتها مع الدول الغربية وإسرائيل تحديدا، وكذلك بسبب قيام سياسة تركيا على أسس علمانية، والسبب الأهم في توتر العلاقة مع إيران هو أن تركيا سمحت لحوالي مليون إيراني معارض بالإقامة في تركيا، كذلك قامت إيران بدعم الثوار الأكراد وتدريبهم في إيران. كذلك وفي ظل غياب أي قوى عربية على الساحة الإقليمية فان فراغ القوى الإقليمية قد أغرى تركيا على ملئه، وبسبب طبيعة العلاقة المتوترة بين إيران والغرب أتاح لتركيا دوراً لمد دورها الإقليمي لاسيما أنها تسعى إلى منافسة إيران بخلق قاعدة مصالح مشتركة معها. كما لم تتأزم العلاقات الإسرائيلية- التركية إلى حد المواجهة وتصبح عائقاً أمام حكومة اردوغان عند تبنيها موقفاً قوياً وعادلاً إبان العدوان الإسرائيلي على غزة وبعده (الشرقاوي، 2012: 11-12).

إن التنافس التركي– الإيراني على الدور الإقليمي في المنطقة فهناك بعض الخصائص التي تمتلكها تركيا وهي ما يلي: (غالي، وعلي، 2009)

1- انسجام الأداء التركي الإقليمي في العلاقات مع الدول العربية مع القضايا العربية المركزية ذات الاهتمام المشترك.

2- عدم قيام تركيا بمنافسة النظام العربي ولا أية دولة عربية أخرى وليست لديها قضايا خلافية مع بعض الدول العربية.

3- إمكانية قبول الدور التركي لدى جميع دول منطقة الشرق الأوسط، حيث لا توجد حساسيات للسيطرة السياسية أو العقائدية بعكس الوضع مع إيران حيث الخلافات العقائدية وحساسية السيطرة السياسية وغيرها من الأمور التي تفقد إيران هذه الدور.

4- القدرات التي تتمتع بها تركيا حيث أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك قدرات تمنع إيران من التوسع تجاه الدول العربية سياسياً وعسكرياً وعقائدياً ولديها إمكانيات لا تتوفر لدى غيرها من الدول العربية.

وقد كشف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عن التوجهات التركية نحو الجنوب، وهو ما منحها فرصة التدخل المباشر على خط إقليمي ساخن، وكذلك أعطاها فرصة لعب دور فاعل في الساحة الإقليمية، ومكنها أيضا من القيام بمحاولات لحل الكثير من القضايا العالقة في المنطقة مع الكثير من اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين باعتبار غزة نقطة انطلاق نحو القضية الفلسطينية والملفات العالقة الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، كما لاقى موقف تركيا المتشدد حيال العدوان الإسرائيلي على غزة دعماً شعبياً كبيراً لدى الشعب التركي وتعاطفاً قوياً من أوساط الشعب العربي باعتباره موقفاً فريداً وعادلاً لم يكن بوسع أي دولة عربية أو إسلامية أن تتخذه في ظل الوهن العربي والصمت الدولي القائم (تركي، 2009).

وبـالرغم ممـا أحدثـه هذا الموقف مـن تـوتر فـي العلاقـات التركيـة- الإسـرائيلية وانتقـاد الكثيـر مـن الإسرائيليين وتساؤلاتهم حول كيفية قيام تركيا بدور الوسيط في حل الصراع العربي الإسرائيلي، فان ذلك لـم يساهم فـي وصـول العلاقات بين البلـدين إلـى نقطـة اللاعودة، حيث ساد نـوع من الفتـور بينهما سرعان ما تلاشى في ضوء الزيارة التي قام بها وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي بنيامين اليعازر لتركيا حيث صرح في اسطنبول بقولـه " إن تركيا تستطيع أن تساهم في أعادة الأمور إلـى نصـابها فـي النـزاع بين سوريا وإسرائيل وعلـى تركيـا أن تمارس دورها"، ويقولـه " إن وجود علاقات بين تركيا وسورية شيء لا يزعجنا" كذلك صرح اردوغان خلال مؤتمر صحفي في ليبيا أن بلاده لعبت أصـلاً دور الوسيط خلال خمس جولات من المفاوضـات بين سورية وإسرائيل، كذلك قولـه " في حال طلب منا مجدداً القيام بمثل هده المهمة فنحن عازمون على القيام بدور الوسيط وتقديم كل دعـم نكـون قـادرين علـى تقديمـه" (غـالي، وعلـي، 2009 .(islamonline.net/servelt/satellite?=article

وفيما يتعلق بدور تركيا مع إيران فإنها تحاول أن تقوم بدور الوسيط بين إيران والدول الغربية فيما يخص البرنامج النووي الإيراني، حيث أن طبيعة العلاقات التركية الإيرانية تتحدد تحت تأثير تغير النظام في إيران وتضارب المصالح في أسيا الوسطى والقوقاز والعلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل والقلق حول مستقبل العراق بشكل عام وشمال العراق على وجه الخصوص. بالإضافة إلى وجود العديد من الاستثمارات للشركات التركية في إيران واتفاقات بشأن شراء الغاز الطبيعي والتي أضافت بعداً للعلاقات في السنوات الأخيرة، كما ارتفع حجم التجارة بين تركيا وإيران من 1.3 مليار دولار عام 2002 إلى 8.1 مليار دولار عام 2007، كما تعتمد تركيا سياسة مماثلة لاستيعاب خطر الاتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر بإيران، لذا تحرص تركيا على الموازنة

في سياق العلاقات الناشئة في مثلث الولايات المتحدة وإسرائيل والأسلحة النووية (الشرقاوي، 2012: 13).

ويرى الباحث أن تركيا وإسرائيل بحاجة إلى بعضهما وتركيا تدرك بان رضا الولايات المتحدة مرهون برضا حليفتها في الشرق الأوسط، وهي بحاجة لتطوير معداتها العسكرية كذلك فان إسرائيل بحاجة إلى الأجواء التركية لتدريب طياريها وجمع المعلومات عن إيران والعراق إضافة إلى حاجتها من المياه العذبة من تركيا. كذلك فان دور تركيا لا يقتصر في المشاركة لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وإنما يمتد ليشمل دورها وانخراطها المتزايد في العراق وسورية وإيران ولبنان، ففي العراق ترى لها دوراً أساسياً في عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي وتحقيق الاستقرار فيه وان يكون دولة موحدة محدودة النفوذ الإيراني. أما دورها في سورية فقد أثمرت العلاقات معها إلى مرحلة نوعية ومتقدمة تعزز ثقة الجانبين وتحقيق مصالحهما المشتركة، واختيار سورية كشريك لتركيا في المستقبل يمكن أن تعول عليه، إضافة إلى تقديم نفسها دور الوسيط في عملية التسوية في الشرق الأوسط.

الفصل الرابع

مستقبل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

(الفرص والتحديات)

الفصل الرابع

مستقبل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

(الفرص والتحديات)

يتناول الفصل الرابع مستقبل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط (الفرص والتحديات) من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول: مقومات الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الثاني: مستقبل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: مقومات الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

يتناول المبحث الاول مقومات الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط من خلال المطالب الاربعة التالية :

أولا: أهمية الموقع التركي بعد الحرب الباردة

ثانيا: دور حزب العدالة والتنمية

ثالثا: احتفاظ تركيا بعلاقات جيدة مع دول المنطقة

رابعا: مستقبل العلاقات العربية التركية بعد الثورات العربية

أولا: أهمية الموقع التركي بعد الحرب الباردة

يتميز موقع تركيا بأهمية كبيرة كونه ملتقى الطرق البرية والبحرية والجوية بين أوروبا وآسيا حيث تعتبر تركيا دولة آسيوية وأوروبية وهذا يعطيها معادلة هامة في التحالفات الدولية، كما تعتبر تركيا ذات أهمية اقتصادية كبيرة حيث تربط أغنى ثلاث مناطق للنفط في العالم وهي (الشرق الأوسط، أذربيجان، الشيشان، روسيا، أرمينيا)، إضافة إلى إشرافها على عدة بحار (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود، بحر ايجة، بحر مرمره) أكسبها أهمية خاصة جعل معظم دول العالم تسعى لإقامة علاقات حسنة معها وعلى مر العصور. وعلى الرغم من فقدان تركيا احد وظائفها الأساسية بانتهاء مرحلة الحرب الباردة باعتبارها البوابة الجنوبية لحلف الأطلسي أثناء تلك الحقبة إلا أنها بقيت تحتفظ بأهميتها الإستراتيجية نظراً لموقعها الجغرافي المتمركز على مفترق القفقاس والبلقان والشرق الأوسط وهي منطقة جذب ونفوذ فهي دولة شرق أوسطية ودولة مطلة على البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط وتهتم بتوفير الأمن ليس لنفسها وإنما للمناطق المجاورة (الطويل، 2009: 114-115).

لقد حظيت تركيا بدعم من الولايات المتحدة وأوروبا كبديل للنموذج الإسلامي الإيراني، وذلك بعد نجاحها كدولة علمانية حديثة موجهة نحو اقتصاد السوق كبديل لهذه الدول في مرحلة ما بعد الشيوعية، وهذه الرؤية عبرت عنها السياسة الخارجية التركية في أن ذلك من شأنه تعزيز أهمية تركيا لدى الغرب من حيث الإستراتيجية والاقتصاد، والاهم من كل ذلك أن تركيا لا زالت جزء من نظام الشرق الأوسط المنظم أمريكياً وتركيا حليف عسكري واقتصادي رئيسي للولايات المتحدة إنها دولة قوية تقع مباشرة على تخوم الشرق الأوسط الغني بالنفط (تشومسكي، 2008: 185).

إن قيام البرلمان التركي برفض طلب الإدارة التركية للسماح بدخول القوات الأمريكية عبر الأراضي التركية إلى شمال العراق عشية الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 كانت نقطة تحول تاريخي بالنسبة لتركيا بإثبات قدراتها على عدم الانسياق وراء السياسة الأمريكية الساعية للعدوان على الشعوب من ناحية وضعف قدرة واشنطن للضغط على تركيا من ناحية ثانية، وقد قد أدى هذا الرفض التركي السماح لاستخدام للولايات المتحدة أراضيها إلى انخفاض قيمة تركيا في حسابات الولايات المتحدة الاستراتيجي إلا أنه في الحقيقة لا تزال تركيا تتمتع بأهمية جيواستراتيجية في الشرق الأوسط بفضل الموقع الجغرافي لتركيا والتمتع بمستوى عال من التحديث السياسي والديمقراطية والعلمانية والإسلامية المعتدلة والهيكل السياسي والانتعاش الاقتصادي، لكن الطريقة الذكية التي أدارت بها تركيا علاقاتها مع الولايات المتحدة خلال فترة الحرب وتمكنها من الصمود بوجه الضغوط الأمريكية حال دون أن تلحق ضرر حقيقي بعلاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، حيث قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان للولايات المتحدة في أوائل عام 2004 بزيارة للتخفيف من حدة الخلافات التي نشأت بين البلدين بسبب الحرب على العراق وبتأكيده اردوغان على (أن التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة سوف يكون دائماً في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية بعد أن ينال دعم وتأييد الشعب التركي)، كما أن مضمون الاتفاق الذي حمل عنوان وثيقة الرؤية الإستراتيجية المشتركة التركية– الأمريكية الموقعة بين تركيا والولايات المتحدة مطلع عام 2006 يٌعد خطوة مهمة في أعادة تفعيل الدور التركي في هذا الاتجاه إقليميا ودولياً (محمود، 2007: 74).

كما تتبع أهمية الموقع التركي أيضا من تمتع تركيا اليوم بعلاقات سياسية جيدة مع شتى دول منطقة الشرق الأوسط وتعاون استراتيجي مع روسيا الاتحادية على الرغم من عضويتها في حلف الناتو، ولذا فان تركيا اليوم في وضع فريد يمكنها من لعب دور فاعل في التفاعلات الإقليمية

لاسيما وان تركيا تحتل المرتبة (34) في العالم من حيث المساحة والمرتبة (19) في العالم من حيث عدد السكان وتتمتع بقوة عسكرية ضخمة، بالإضافة إلى عضويتها في حلف الناتو (خورشيد، 2009: 19).

وتكمن الأهمية أيضا من الدور الذي تؤديه تركيا في المنطقة تحقيقاً لمصالحها وزيادة لنفوذها ووزنها الإقليمي إلى جانب مصالح خارجية تتعلق بالتحالف العربي خصوصاً، وان هذا الدور استمرت تركيا في ممارسته خلال مدة الحرب الباردة والتي شهدت تطوراً ملحوظاً في علاقات تركيا بدول المنطقة. إضافة إلى إن هذا الدور يتم عبر عدة مسالك لعل من أبرزها ارتباطه بقضايا المياه والأقليات وإمكانية تحويل المنطقة إلى نظام إقليمي شرق أوسطي بحيث تصبح هناك علاقة واضحة بين طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وبين التوجه الغربي الطابع لسياستها دون إغفال أن أي تغيير يطرأ على أشخاص صناع القرار في تركيا لا يؤثر في ثبات مصالحها الوطنية وهذا يعبر عن رؤية واضحة في تقرير المصالح القومية التركية وفي العمل على تحقيقها (www. Almoslim.com/node/ 85802).

ثانيا: دور حزب العدالة والتنمية

إن ما حصل من تغيير في توجهات السياسة التركية إنما هو متوافق مع التغيير التاريخي لدورها الأوروبي، حيث إن طبيعتها الإسلامية تجعلها تتجه نحو الجنوب (إلى المنطقة العربية) وان ثقافتها الإسلامية والسلطة الشرعية فيها تصب في هذا الاتجاه بحكم التاريخ، وانه على الرغم من اعتماد تركيا النظام العلماني كنظام أيديولوجي على امتداد أكثر من ثمانية عقود منذ تأسيسها (عام 1923) بعد توقيع معاهدة لوزان بقيادة مصطفى كمال أتاتورك إلا إن الإسلام بقي حاضراً

بقوة في المجتمع التركي حيث تشرب العقيدة الإسلامية على امتداد أكثر من سبع قرون إذ يتحكم بتركيا خليط من النسيج الاجتماعي مذهبياً وعرقياً (الطويل، 2009: 114-115).

كما تحاول تركيا على الصعيد الغربي توظيف ما تتمتع به من ميزة باعتبارها البلد الأوروبي الوحيد العضو في المؤتمر الإسلامي، الأمر الذي يتيح لها لعب دورٍ مزدوجٍ كجسر بين أوروبا والشرق الأوسط من ناحية، وكأداة فعالة قادرة على الإسهام في تامين المصالح الأوربية والغربية من ناحية ثانية، لذلك فان الرؤية الغربية لتركيا تتلخص في أنها تشكل نموذجاً رائعا للديمقراطية الإسلامية وانه يتوجب على الدول الغربية دعم تركيا العلمانية في وجه الأصولية والإسلامية المتنامية على مستوى المجتمع والتي يتزايد حظرها على مستوى الإقليم بسبب الجوار الجغرافي (الطويل، 2009: 116).

تقتضي هذه السياسات الجديدة ألا تكون تركيا دولة- طرفا في أي محور, بل تسعى الى ان تكون دولة- مركزا بين كل العوالم المحيطة بها. وهذا يقتضي مؤهلات وأدوات دبلوماسية واقتصادية وثقافية, يرى أحمد داود أوغلو أن تركيا تملكها, لكن القوة العسكرية ليست أبدا ضمن هذه الأدوات.

جسدت تركيا على امتداد سنوات حكم حزب العدالة والتنمية سياساتها الجديدة, وفقا للتكتيكات التالية:

1- قوة المبادرة الدبلوماسية (القوة الناعمة)

صرح الرئيس التركي عبدالله غول في احدى المناسبات أن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول. ففي ظل التحولات الاقليمية والدولية الخطيرة من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها, وهي جزء يتأثر بما يجري حولها وتؤثر فيه. ولعل غزو العراق واحتلاله من قبل الامريكيين كان نموذجا للتأثر والتأثير المتبادلين.

وغالبا ما كان رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان, وهو لاعب كرة قدم سابق يعرف قواعد اللعبة, يطلق شعار أن تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات وتتفرج على اللعبة, بل يجب أن تكون لاعبا على أرض الملعب.

وفي الواقع, ان تركيا عملت على تجسيد نهج القوة الناعمة, أي الدبلوماسية منذ اللحظة الأولى لتسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في 3 تشرين 2002, وانتقلت الى موقع الطرف المبادر لا المنتظر لما يجري أو سيجري .

أول تجسيدات ذلك جاء عبر مبادرة غير مسبوقة, وهي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في شباط2003, ولم يكن قد احتل بعد, ومن ثم استمرت الاجتماعات الدورية لدول الجوار الجغرافي بعد الاحتلال. وقد كانت الفكرة التي تجسدت, أولى رسائل الدخول التركي وفقا لسياساتها الجديدة الى الساحة الشرق أوسطية بوجه لم يعهد من قبل, وهو دور الوسيط والساعي الى حل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة, بعدما كانت صورة تركيا تلك المتأبطة عصا القوة العسكرية المطاردة للأكراد المسلحين في العراق أو المهددة لجيرانها بالتعاون مع اسرائيل بمعزل عن ذرائع ذلك.

وتوالت بعد ذلك تجسيدات سياسة القوة الناعمة الدبلوماسية الوسيطة في عدد كبير من القضايا ,سنذكرها في القسم التالي وهو احتفاظ تركيا بعلاقات جيدة مع دول المنطقة .

2- المؤسسات الاقليمية والدولية

أدركت تركيا أهمية دور المنظمات الاقليمية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الاقليمي. واذا كانت تركيا في الاساس عضوا في المؤسسات الغربية, الا أن تركيزها كان على تفعيل منظمة المؤتمر الاسلامي, نظرا الى أهمية الاوضاع في المنطقة الاسلامية, ولا سيما بعد غزو أفغانستان والعراق. وتجلى ايلاء تركيا أهمية لمنظمة المؤتمر الاسلامي في سعيها الى

انتخاب تركي لأمانتها العامة, وهو الذي حصل مع اكمال الدين احسان أوغلو, الذي وان كان رئيسا لمنظمة تمثل كل العالم الاسلامي, الا انه كان يحمل مناخا قريبا جدا من ذهنية حزب العدالة والتنمية لجهة ضرورة تفعيل دور المنظمة.

- كذلك أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية.
- كما انها من مؤسسي ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع اسبانيا.
- ولم تتخلف تركيا عن المشاركة في (الاتحاد من أجل المتوسط) الذي دعا اليه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 14 تموز 2009.

3- قوات حفظ السلام

لم تتردد تركيا في أن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر. فشاركت في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد عدوان تموز 2006، وكانت عودة عسكرية للمرة الاولى لجنود أتراك الى المنطقة العربية التي انسحبوا منها نهائيا عام 1918. وتستعد تركيا لارسال قوات سلام أيضا الى الصومال, وقد وافق البرلمان على ذلك في شباط 2009.

ولتركيا مشاركة في قوات الاطلسي في أفغانستان في اطار عمليات مكافحة (الارهاب). كما أعلنت تركيا استعدادها للمشاركة, بل ربما قيادة أية قوة مراقبين يتفق عليها في غزة من أجل وقف دائم لاطلاق النار.

4- الانفتاح الاقتصادي والثقافي

برز الدور التركي صاعدا بقوة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي. وعلى الرغم من أن المحور الأساسي للاقتصاد التركي بقي الاتحاد الاوروبي (52 في المئة تقريبا من حجم تجارتها الخارجية) وروسيا (شريكتها التجارية الأولى على صعيد الدول), فان حجم التجارة بين تركيا والاقطار العربية تنامى بشكل قوي في عهد حزب العدالة والتنمية أكثر من ثلاث مرات. وبرز في

ذلك حجم الاستثمارات العربية في تركيا على صعيد الاتصالات والمواصلات والطاقة والعقارات وقطاع البناء.

ووقعت تركيا اتفاقية تعاون ثنائي مع معظم الاقطار العربي, وكذلك مع منظمات اقليمية عربية, مثل مذكرة التعاون التي وقعتها مع مجلس التعاون الخليجي في العام 2008.

وقد شهد الميزان التجاري التركي تصاعدا كبيرا في حجم الصادرات والواردات مع العالم في نهاية العام 2008, تجاوز الثلاثمئة مليار دولار بعدما مرت تركيا بأسوأ أزمة اقتصادية في العام 2001.

ثالثا: احتفاظ تركيا بعلاقات جيدة مع دول المنطقة

نظراً لأهمية الموقع الاستراتيجي لتركيا، ودورها في الدفاع عن أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، حاولت تركيا منذ نشأة الجمهورية التركية في بداية القرن الماضي التركيز على علاقاتها مع الغرب وخاصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك اهتمت الدول الكبرى بتركيا، وبسبب هذه الأهمية ضمت إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952م، وأخذت علاقاتها مع الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة خلال العشرة سنوات الماضية بالتدهور بسبب موقفها من الغزو الأمريكي للعراق وعدم السماح باستخدام أراضيها للهجوم على العراق، بالإضافة لطريقة التعامل مع قضية الزعيم الكردستاني عبد الله أوجلان، وهذا تسبب في الضغط على تركيا واعتباره مبررا لعدم انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي (شرارة، 2004: 59).

وقد أدركت الحكومة التركية بأنه يتوجب عليها أن تطور علاقاتها الخارجية بما يتجاوز التوجيه التقليدي نحو الغرب وخصوصاً مع محيطها العربي والإسلامي، حيث اعتمدت مؤخراً انتهاج سياسة انفتاحية حيال روسيا الاتحادية، كذلك سعت تركيا إلى تحسين علاقاتها مع اليونان، وهذا من شأنه

أن يضع أوروبا على حدود العالمين العربي والإسلامي لتحقيق منافع اقتصادية وتفاعل ثقافي يعزز من فكرة حوار الحضارات، إضافة إلى ذلك أن علاقات تركيا الجيدة مع جوارها سيؤهلها لأداء دور الجسر بين الغرب والشرق مضيفة نقطة_ايجابية في سجلها للدخول إلى الاتحاد الأوربي. كما تمتاز تركيا من بين دول منطقة الشرق الأوسط بانفتاحها على جميع دول المنطقة، خصوصا تلك الدول التي تجمع بينها صراعات تتطلب من تركيا القيام بدور الوساطة مثل النزاع بين العرب وإسرائيل. كذلك تنطلق تركيا في علاقاتها مع دول المنطقة إلى رؤية جديدة لسياستها الخارجية مفادها تصفير الخلافات مع جميع دول المنطقة أي جعلها صفرية وهي الرؤية التي أطلق عليها وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو سياسة (اللامشكلة) في حين تتفادى التورط في المواجهات الدولية (www. Aljazeera.net/porlal/templates/pocket).

وقد جاء الانفتاح التركي على كافة الجهات من خلال النهج الجديد في سياسة تركيا الخارجية حيث يمكن أن يفتح الكثير من الفرص ورأب الصدع في العلاقات التركية مع الجوار، حيث حاولت تركيا إيجاد دور مهم لها كلاعب أساسي في المنطقة، وقد أصبح يؤخذ رأيها في القضايا التي تهم المنطقة فقد حاولت تركيا أن تلعب دوراً مهماً في القضايا الآتية: (شرارة، 2004: 107-110)

1- **سوريا:** لقد لعبت تركيا دوراً يعتبر الأكثر نجاحا في علاقاتها القوية مع سورية والتي شهدت عقوداً من التوترات وعدم الثقة في ضوء الاتهامات التركية لسورية بإيواء حزب العمال الكردستاني داخل أراضيها. كذلك نجحت تركيا في لعب دور الوسيط بين سورية وإسرائيل في المفاوضات غير المباشرة والتي توقفت بسبب التعنت الإسرائيلي والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر عام 2008. كما أخذت العلاقات التركية- السورية تشهد المزيد من الانفراج والتحسين وكانت أولى الخطوات هي التوقيع بين تركيا وسورية على اتفاق في اسطنبول في

17 أيلول 2009 ينص على إنشاء (مجلس التعاون الاستراتيجي) عالي المستوى بهدف تامين أقصى من الاندماج في المجال الاقتصادي ويقوم على تنظيم لقاءات دورية بين وزراء (الخارجية، الدفاع، الداخلية، الاقتصاد، النفط، الكهرباء، الزراعة، الصحة) في البلدين مع عقد مجلس وزاري مشترك، وتم عقد الاجتماع الأول لمجلس التعاون في مدينة حلب السورية بحضور الرئيس السوري بشار الأسد ورئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان والوزراء المعنيين بذلك، وأكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم في مؤتمر صحفي مشترك مع زميله التركي احمد داود اوغلو بأن دمشق دعمت تركيا من خلال حظر حزب العمال الكردستاني، وشدد وزير الخارجية التركي في حلب على أهمية الاجتماع للبلدين الجارين بقوله "تعتبر تركيا بوابة لسورية إلى أوروبا مثلما سورية هي بوابة لتركيا إلى العالم العربي". والمقصود هنا أن تكون تركيا بوابة لدخول البضائع السورية لأراضيها وانتقالها إلى الاتحاد الأوربي والغرب عموماً وفي الوقت نفسه تكون سورية بوابة للبضائع التركية إلى الوطن العربي مثلما تسعى تركيا من وراء تعزيز علاقاتها مع سورية إلى البحث عن شريك يؤمن لها دور الوسيط في المنطقة بشأن القضايا التي تهم الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة باعتبار تركيا لاعب إقليمي رئيسي ينبغي عدم تجاوزه لاسيما في أطار المحاولات الأمريكية الجارية لإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي (Turkey boosts Syria ties aimed renwed Israel row. http. www. Google.com)

2- **لبنان:** أرادت تركيا أن تلعب دوراً في المسألة اللبنانية وذلك بإرسالها قوات إلى جنوب لبنان للمشاركة في قوة اليونيفيل تحت قيادة الأمم المتحدة بعد حرب 2006 بين حزب الله اللبناني وإسرائيل ومع ذلك تعثرت بسبب الجهود السورية والإيرانية والمؤثرات الداخلية اللبنانية. كما

كان لتركيا محاولات في التوسط بين أطراف الأزمة اللبنانية بين فريقي 8 و 14 آذار (http:/ (liberator, instabloges. Com ontry).

3- العراق: القضية العراقية بعد عام 2003 وذلك من خلال استفادتها من الوضع الأمني في العراق والمشاكل والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة. كما أن العراق في فترة ما بعد الاحتلال سيكون أمام إعادة بناء تريد تركيا إن تكون لشركاتها حصة كبيرة في هذه العملية، حيث إن تركيا معنية مباشرة بالوضع الأمني في العراق بعد الانسحاب الأميركي خصوصا إذا استمر الانقسام العراقي الداخلي ولم تجد كركوك حلا مجمعا عليه وإذا استمرت عملية التجاذب بين أنقرة وإقليم كردستان العراق وإذا استمر تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق من دون إيجاد حل له. وهذه كلها قد تفتح على تطورات أمنية وعسكرية لن تكون تركيا بمنأى عنها وعن كل احتمالاتها بما فيها التدخلات العسكرية المباشرة التي قد تتخذ أشكالا متعددة من الضغط الخارجي من وراء الحدود إلى العمليات المحدودة داخل شمال العراق وصولا إلى العمليات الواسعة. كما تعطي تركيا أهمية كبيرة للعلاقة مع العراق من منطلقات متعددة هي: (معوض، 2009)

- السعي الى خفض الاحتقانات الداخلية في العراق, واقناع فئات سنية بالمشاركة في العملية السياسية الداخلية.
- سعي تركيا لحل مشكلة حزب العمال الكردستاني المتواجدة عناصره المسلحة والمقدرة بخمسة آلاف في منطقة جبل قنديل في شمال العراق ودور بغداد المركزي في ذلك خصوصا أن تركيا تعد لخطة لحل المشكلة الكردية في داخلها.
- أن إقامة علاقة جيدة مع بغداد سيكون ورقة وازنة تجاه التطورات المستقبلية في شمال العراق حيث الفدرالية الكردية التي تتوجس منها تركيا.

- أن تركيا تخطط وهي بدأت بالفعل من اجل أن تتحول إلى ممر وموزع للطاقة في العالم عبر خطوط أنابيب من القوقاز وقزوين وروسيا وإيران وصولا إلى اوروبا. وتتطلع تركيا ليكون نفط العراق من المصادر الأساسية لتشغيل هذه الخطوط.

4- **القضية الفلسطينية:** أظهرت تركيا رغبتها الجادة في لعب دور في القضية الفلسطينية بالوساطة بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس واسرائيل عبر الاجتماع الشهير بين عباس والرئيس الاسرائيلي شمعون بيريس بدعوة من الرئيس غول في تشرين الثاني /نوفمبر من العام 2007 في ما يشبه (كامب ديفيد) تركي، والسماح حتى للرئيس عباس والرئيس الإسرائيلي بالتحدث أمام البرلمان التركي ليكون أول مسؤول اسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة.

- تواصلت مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات النيابية مطلع عام 2007, واستقبالها رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في أنقرة ومحاولة ادراج حماس في العملية السياسية بدلا من حصارها وعزلها كما دعت وعملت لذلك اسرائيل والغرب.

واستمرت مساعيها المتكررة للتوسط بين محمود وعباس وحركة حماس بعد انفجار الخلاف بينهما.

5- **إسرائيل:** تمتلك تركيا علاقات قوية مع إسرائيل حيث تربط البلدين اتفاقية في مجال التعاون العسكري، كذلك تقوم إسرائيل بمساعدة تركيا في عملية تحديث الجيش التركي، كما تراهن تركيا على علاقاتها مع إسرائيل لإعادة علاقاتها مع الولايات المتحدة إلى وضعها الطبيعي، ويجب أن لا ينظر إلى تلك العلاقة مع إسرائيل بأنه عداء للعرب بل أن ذلك قرار تتطلبه المصالح الإستراتيجية وليس موقفاً ضد العالم العربي (شرارة، 2004: 110).

- وقامت بالوساطة بين سورية واسرائيل في العام 2008, حيث انعقدت اربع جولات مفاوضات غير مباشرة في اسطنبول .

6- أرمينيا: تهدف الاتفاقية الإستراتيجية التي وقعتها تركيا مع أرمينيا في العاشر من تشرين أول 2009 في مدينة زيوريخ السويسرية نتيجة المفاوضات التي جرت بوساطة سويسرية إلى تأسيس علاقات دبلوماسية منقطعة منذ مدة طويلة بين البلدين وتطبيع العلاقات وتطويرها في شتى الاتجاهات إضافة إلى حل المشاكل العميقة والشاملة العالقة بينهما، حيث قامت تركيا وأرمينيا بالتوقيع على بروتوكولين تاريخيين في العاشر من أكتوبر في زوريخ السويسرية بين وزير خارجية تركيا احمد داود اوغلو ووزير الخارجية الأرميني ادوارد نالنتيان يهدف احد البروتوكولين إلى تأسيس علاقات دبلوماسية وافتتاح الحدود التركية– الأرمينية التي أغلقتها تركيا كرد فعل على الاحتلال الأرميني للأراضي الأذربيجانية عام 1993، أما البروتوكول الثاني فيرمي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين وتطوير العلاقات متعددة الوجوه للتفاصيل راجع: البروتوكولان الموقعان بين تركيا وأرمينيا، وتسعى تركيا بذلك إلى طي صفحة الماضي في علاقاتها مع أرمينيا لاسيما تلك الاتهامات التي توجه إلى تركيا بشأن أحداث عام 1915 بما يسمى "مذبحة الأرمن" من خلال توضيح تلك الأحداث بواسطة لجنة تاريخية مشتركة وإنقاذ تركيا من تلك الاتهامات إضافة إلى إنهاء الاحتلال الأرميني للأراضي الأذربيجانية وحل مشكلة قرة باغ الجبلية (www. Trt. Net. Tr/ trt inter national/ar/ news ?detail. Aspr).

ايضا كانت السياسة الخارجية التركية تقوم بمساعيها للتدخل في العديد من البؤر لنزع فتيل التوترات القائمة وذلك حسب علاقاتها مع هذه الاطراف فقد قامت بمساعيها لرأب الصدع بين

الاطراف الباكستانية الداخلية بعد عودة بنازير بوتو الى بلادها، وقامت بالوساطة بين باكستان وافغانستان في نهاية العام 2008.

- طرح تركيا مبادرات شجاعة في قبرص، أخرجتها أمام الرأي العام العالمي من موقع المعرقل للحل في الجزيرة حين قبلت خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان, فيما عارضتها قبرص اليونانية بعدما كانت تظهر بموقف المؤيد للحل. (نور الدين، 2009: 46)

ثالثا: مستقبل العلاقات العربية التركية بعد الثورات العربية

تعاملت تركيا مع الثورات العربية من خلال مداخل مختلفة نوعا ما، فقد تابعت تركيا بصورة حذرة ما حدث في تونس، وبدأ هذا الموقف أكثر وضوحا في مصر حين دعت النظام إلى الاستجابة لمطالب الشعب وإدخال إصلاحات، ثم طالبت النظام بالرحيل، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فبراير 2011. وازاء التدخلات الخارجية في ليبيا، عارضت تركيا فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، أما الموقف التركي في حالة البحرين فكان أكثر حذرا واكتفت تركيا بدعوة الأطراف كافة الى ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني – الشيعي في المنطقة، أما في الحالة اليمنية فقد تجنبت تركيا التدخل المباشر، واكتفت بالمناشدة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وفيما يتعلق بالأوضاع في سوريا فقد تبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعامل مع الأحداث على الأرض السورية يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة اخرى ، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية (Burhan, 2011).

وإزاء هذه المواقف التركية والاختلافات بينها اختلفت التفسيرات ووجهات النظر المطروحة حولها، فهناك من يراها مؤشرا على تغليب مصالح تركيا الاقتصادية بالأساس، وهناك من يراها مؤشرا على ارتباك السياسة الخارجية التركية، نتيجة وقوعها في اختيار سياساتها التوازنية وعدم انحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير، ويراها البعض مؤشرا على الارتباك والتخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي بتدخلها في الشئون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف دون أخر، وهناك من يرجع هذه المواقف إلى المرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، وارتباطه بالإخوان المسلمين في مصر وسوريا (نورالدين، 2011).

وبغض النظر عن التفسيرات السابقة، فقد أثرت التطورات التي تشهدها المنطقة العربية في الدور التركي، من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية وكما يلي:

1- **الناحية السياسية:** أدت الثورات العربية إلى النظر للدور التركي على أنه نموذج يجب الاستفادة منه، وبشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين البعد الديني والبعد السياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، يركز أولها على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية الدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية، ويركز الدور الثاني على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخليا وخارجيا. كذلك فتحت الثورات العربية مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة كما في حالة سوريا وليبيا، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ

على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلي ترتيبات لنقل السلطة. وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في 7 نيسان 2011 عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي: وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف(معوض، 2009: 135-137).

2- **الناحية الاقتصادية:** تعاني تركيا حاليا خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فقد تراجعت صادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 بنسبة 24% لكل من مصر واليمن، و20% لتونس، و43% لليبيا، و5% لسوريا، إضافة إلى خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا التي يوجد فيها أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام 2009 (Foreign Trade Statistics, 2011).

3- **الناحية الأمنية:** لقد أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى ظهور أدوار أمنية عسكرية تركية في ليبيا وفي إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية، كذلك، أظهرت بعض التحليلات السياسية وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، في حالة تدهور الأوضاع فيها، للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية. وهذا مؤشر على إعادة استدعاء الدور الأمني التركي في مرحلة ما قبل حزب العدالة والتنمية (Mehmet, 2011).

المبحث الثاني: مستقبل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

لقد تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، وحرص قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعيا لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية، وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصاديات المنطقة والسادسة عشرة على المستوى العالمي، من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي – الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، وغيرها من القضايا (بولنت وبينار، 2010).

يتناول هذا المبحث مستقبل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ويمكن تحديد الدور التركي الإقليمي مستقبلاً بثلاث مسارات رئيسية، وكما يلي:

المسار الأول: تنامي الدور التركي

يستند هذا المسار على افتراض تصاعد الدور الإقليمي التركي في المرحلة المقبلة في ضوء النجاحات التي حققتها تركيا بشأن تامين الاستقرار السياسي والاقتصادي والمحافظة علية للانطلاق نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر، حيث ستكون تركيا دولة فعل وليست دولة رد فعل وانه سيتم تعميق انخراط تركيا في السياسة الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية. ويتوقف

تحقيق تنامي هذا الدور على ما يلي: (غالي، وعلي، 2009 islamonline.net/servelt/satellite?=article).

1- تناسق وتوافق السياسة الخارجية التركية مع السياسة الأمريكية العامة، حيث تعد تركيا بالنسبة للولايات المتحدة بأنها الدولة النموذج الذي يجب أن تعتمد عليه الولايات المتحدة في المنطقة، وهذا ما يقوي من درجة قبول الولايات المتحدة الأمريكية بتنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.

2- استمرار غياب القوى الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما القوى العربية وضعف النظام العربي الإقليمي.

3- تراجع الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية التركية في ظل شعارات التغيير التي ينادي بها حزب العدالة والتنمية.

4- استكمال الإصلاحات الداخلية في إطار حل المشكلة الكردية سلمياً وتحقيق المزيد من النجاح بعد ذلك.

5- حاجة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وكذلك العربية إلى وجود دور تركي فاعل في منطقة الشرق الأوسط وذلك من أجل إحداث حالة من التوازن الاستراتيجي لدور إيراني السلبي في المنطقة.

6- الارتكاز على العلاقات المتعددة وعدم حصرها في محور واحد وهذا الأمر يتيح لتركيا مركزاً مهماً وحيويا على الساحة الإقليمية.

7- استمرار التأييد الشعبي للحكومة التركية في انتهاج السياسة الإقليمية وبالشكل الذي يؤمن فوزها في الانتخابات النيابية.

المسار الثاني: إنكفاء الدور التركي

يفترض هذا المسار استحالة تحقيق الدور التركي الإقليمي وعليه فان الأهداف التي وضعتها الحكومة التركية في وضع سياسة جديدة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد لصياغة السياسات ومنها القدرة على إتباع سياسة خارجية متكاملة لإدراج قضايا متعددة في نفس الإطار لم تحقق بالشكل المطلوب الأمر الذي يستدعي التراجع عنها والانكفاء نحو الداخل. وتتوقف عملية انكفاء الدور الإقليمي على ما يلي: (نور الدين، 2003: 291-293)

1- ازدياد حالة الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، إضافة إلى الانقسام العرقي بين الأتراك والأكراد وتفاقم التحديات الاقتصادية بالشكل الذي يؤثر سلباً على أي دور إقليمي محتمل لتركيا في المنطقة.

2- إخفاق الحكومة التركية في تحقيق المصالحة مع الأكراد، وهذا يضع الحكومة أمام امتحان صعب مع المؤسسة العسكرية التي تريد القضاء على حزب العمال الكردستاني وبالتالي عدم إعطاء الحقوق الكاملة للأكراد.

3- عدم قدرة حزب العدالة والتنمية الاحتفاظ بنسبة الأغلبية في البرلمان التركي في الانتخابات النيابية وهذا يعني صعوبة تشكيل الحكومة من قبل الحزب.

4- حصول انقلاب عسكري من قبل المؤسسة العسكرية التركية، وهذا يعني العودة إلى الوراء وفقدان تركيا لدورها المحتمل.

5- تضاؤل الأهمية الإستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

6- فشل تركيا في تقديم نفسها للقيام بمد جسر للتفاهم بين الشرق والغرب.

المسار الثالث: محدودية الدور التركي

يركز هذا المسار على افتراض مفاده على أن الدور التركي سيكون ثانوياً أو محدوداً لعدم قدرة تركيا على القيام بدور فاعل في القضايا الكبرى، لاسيما قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وان هناك لاعبين إقليميين منافسين لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى تركيز تركيا نحو مناطق أخرى مثل البلقان وقبرص والقوقاز لها أهمية اكبر لدى أنقرة من الشرق الأوسط. وتستند محدودية الدور التركي على ما يلي: (عبد المجيد، 2009)

1- عدم قدرة تركيا على تحقيق الموازنة في علاقاتها بين إسرائيل وتعاطفها مع الحركات الإسلامية، لاسيما حركة حماس ربما يفقدها خاصية التوازن في العلاقة بين المعتدلين والمتشددين في المنطقة، حيث إن وقوف تركيا على مسافة متساوية منهما يجعلها في موقع متوازن على نحو يدعم دورها الإقليمي.

2- عدم قدرة من سيخلف اردوغان في رئاسة الحكومة الحصول على قاعدة شعبية كبيرة تمكن تركيا من أداء دورها الإقليمي الفاعل.

3- عدم قدرة حزب العدالة والتنمية على إجراء إصلاحات مهمة في دستور البلاد تمنح الإسلام السياسي حيزاً اكبر في العمل السياسي.

4- ازدياد حساسيات القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران، مصر، السعودية سوف يحد من فاعلية وتأثير الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.

5- فشل المحاولات التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيقف عائقاً أمام ظهور وتنامي أي دور إقليمي تركي في منطقة الشرق الأوسط.

6- انعكاس الانفتاح التركي على سورية وتطوير علاقاتها معها سلباً على أداءها لدور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسورية.

7- عدم قدرة تركيا على الإمساك بورقة العراق التي تعد من أهم الأوراق التي تحتفظ بها إيران حاليا، وتسعى إلى استخدامها لدعم نفوذها الإقليمي وانتزاع اعتراف أمريكي بهذا النفوذ وليس من مصلحة تركيا ترك هذه الورقة بيد إيران، وإذا لم تراجع تركيا حساباتها الضيقة وغير الدقيقة على هذا الصعيد فان العقدة الكردية ستظل العقبة أمام دورها الإقليمي لامحالة.

8- قيام الإدارة الأمريكية بتحديد الدور الإقليمي التركي فهي قد تعتمد على تركيا بشكل كبير في أسيا الوسطى والأمريكيون الآن يتحدثون عن أسيا الوسطى الكبرى، فيما يغيب الحديث عن الشرق الأوسط الكبير أو الجديد، وبالتالي سوف تشكل تركيا نقطة الانطلاق إلى تحقيق ذلك وستكون بمثابة ركيزة الإستراتيجية الأمريكية تجاه أسيا الوسطى (غالي وعلي، 2009).

الفصل الخامس

الخاتمة

الاستنتاجات

التوصيات

المراجع

الفصل الخامس

الخاتمة

وخلاصة القول أن هناك حاجة مُلحة، إلى إعادة تعريف مكانة تركيا في الحقبة الجديدة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فمكانة تركيا الجديدة لها أساسان؛ أساس فكري وأساس جغرافي؛ من الناحية الجغرافية؛ فأن تركيا، تحتلُّ موقعا فريدا، باعتبارها دولةً مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا يمكنُ أن يتمَّ تعريفُها على أنها بلد مركزيٌّ ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكنُ اختزاله في صفة واحدة موحدة. وعلى غرار روسيا وألمانيا وإيران ومصر لا يمكن تفسير تركيا جغرافيا أو ثقافيا بربطها بمنطقة واحدة. فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر.

تحتل تركيا مكانة خاصة، فموقع تركيا الجغرافي يمنحها مكانة خاصة ويجعلها دولة مركزية (محورية)، تختلف عن الدول المركزية الأخرى. فعلى سبيل المثال، تعتبر ألمانيا دولة (مركزية) (محورية) في وسط أوروبا، لكنها تقع بعيدا عن آسيا وأفريقيا. وروسيا هي الأخرى دولة مركزية في أوروبا وآسيا، لكنها هي الاخرى تقع بعيدا عن أفريقيا. وإيران أيضا دولة مركزية في آسيا، لكنها بعيدة أيضا عن أوروبا وأفريقيا. وإذا نظرنا إلى الموضوع من وجهة نظر عالمية أكثر شمولا، فان تركيا تحتل الموقع الأمثل؛ بمعنى أنها دولة آسيوية وأوروبية، وعلى مقربة أيضا من القارة الأفريقية عن طريق البحر الأبيض المتوسط. ويجب على دولة مركزية مثل تركيا بهذا الموقع الجغرافي الأمثل، أن لا تعرف نفسها بطريقة دفاعية. فينبغي أن لا يُنظر إليها كبلد جسر يربط بين نقطتين فقط، أو كدولة حدودية أو كدولة عادية أو كدولة تقع على حافة العالم الإسلامي والغربي.

وبناءا على ما تقدم، فان تركيا مطالبة بأن تجعل من دورها كدولة هامشية جزء من الماضي، وان تخصص لنفسها مكانة جديدة قائمة على حماية استقرارها والحفاظ على أمنها، كذلك الحفاظ على امن واستقرار المناطق المجاورة لها. وذلك من خلال لعب دور أكثر نشاطا وأكثر فاعلية لتوفير النظام والاستقرار والأمن في محيطها.

لذلك سعت تركيا إلى سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار تم تحقيقها بنجاح على مدار سنوات عديدة. فعلاقة تركيا مع جيرانها الآن تسير على الطريق الصحيح بالمقارنة بالسنوات السابقة. فهناك ترابط اقتصادي كبير مع البلدان المجاورة. كذلك فان مستوى العلاقات التركية مع جورجيا تمثل اليوم نموذج يحتذي به لبقية دول المنطقة. وهناك بعض الشواهد على التطورات التي طرأت علي العلاقات التركية الجورجية. كما عززت تركيا من علاقاتها مع بلغاريا بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وشهدت العلاقات بين البلدين تحسنا مذهلا. ولم تواجه العلاقات التركية الإيرانية آية صعوبات خلال هذه الفترة الحرجة، ولا شك في أن مثل هذه الانجازات التركية تشعر دول المنطقة والمجتمع الدولي بالارتياح والطمأنينة تجاه تركيا وتكسبها ثقة كبيرة.

وقد توصل الباحث في خاتمة هذه الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، تمكن من خلالها تقديم عدد من التوصيات، وهي على النحو الآتي:

الاستنتاجات

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

1- أن الموقع الجيو-ستراتيجي الذي تتمتع بها تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى سواء في أطار علاقات تجارية أو مرور مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة.

2- نجح حزب العدالة والتنمية ممثلا بأقطابه الثلاث (أردوغان، غول، وأوغلو) في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوّتها الناعمة وجعلها نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على مستوى المنطقة وشعوبها وشكل على مستوى الحكومات العربية عاملا محرجا خاصة الموقف التركي من حرب غزه الأخيرة.

3- إن تعدد الأحزاب في تركيا تعتبر ظاهرة صحية وقد انعكس تنافس الأحزاب الرئيسية إيجابياً على أداء الحكومة فكل حزب يسعى إلى استقطاب تأييد الشعب له، ويأتي ذلك من خلال برنامج عمل هذا الحزب، لذلك فقد ظهرت برامج عمل هذه الأحزاب قوية ومنطقية تهدف إلى بناء الدولة وتقدمها.

4- إن استمرار تركيا في نفس النهج السياسي إقليميا ودوليا سيؤدي إلى تعاظم دورها إقليميا في ظل الغياب العربي عن الساحة الإقليمية والدولية وستتمكن تركيا من إقرار سياسات المنطقة إذا استمر الوضع العربي كما هو، حيث أن غياب القوى العربية الفاعلة قد مكن تركيا من

لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط في إطار سعيها للمشاركة في حل قضايا المنطقة ولاسيما القضية الفلسطينية وإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

5- يتبين أن تركيا تسعى من وراء إنهاء المشاكل مع الدول المجاورة إلى أن تلعب دور إقليمي اكبر في المنطقة وتحسين الأمن الإقليمي، وهذا واضح من خلال توجهات تركيا لأن تكون سياستها الخارجية أقوى في الرؤية تجاه الشرق الأوسط ومنطقة البلقان ومنطقة القوقاز.

6- يلاحظ أن تركيا استطاعت في ظل حزب العدالة والتنمية أن تحول العلاقات من حدود المواجهة إلى حدود التعاون مع كافة جيرانها وبما يؤهلها للانغماس في التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية بشكل مكثف وفاعل.

7- نستنتج أن المعطيات الدولية والإقليمية منحت الفرصة وجعلتها مواتية للسياسة التركية للأخذ بزمام المبادرة والتركيز في توجهها نحو الجنوب، وتكييف سياستها الخارجية بما ينسجم مع الواقع الدولي والإقليمي، وبما يحقق لها موقعاً مؤثراً وفاعلاً على الساحة الإقليمية، وبما يجعل تركيا قادرة على قيادة المنطقة والاستفادة من الضعف العربي وغياب أية قوة قادرة على إيجاد نوع من التوازن في التوجهات الإقليمية المختلفة، كما هي عليه الحال في السياسة التركية الجديدة القائمة على التوازن مع الجميع.

8- يتبين أن التحسن الذي شهده الاقتصاد التركي في الأعوام الأخيرة نتيجة الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها حكومة اردوغان لابد أن ينعكس ايجابيا على أداء دورها على الصعيد الداخلي، حيث يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تثبيت دعائم نفوذه داخل المجتمع التركي بكل شرائحه وأطيافه ومن ثم الانطلاق للعب دور إقليمي اكبر يكون العامل الاقتصادي وراء تحريكه.

9- يتبين أن تركيا تسعى إلى لعب دورٍ أكثر فاعلية في التفاعلات الإقليمية لزيادة مكانتها الإقليمية لدى الاتحاد الأوروبي إلى الحد الذي يجعل الأوربيون مقتنعون بأهمية وحجم تركيا الاستراتيجي في السياسة الغربية، وان أوروبا لا يمكن أن تصبح قوة عالمية إلا من خلال اندماج تركيا الكامل فيها.

10- يتضح أنه كان للواقع الجيو-استراتيجي المميز أثره الفاعل على تنوع الأنساق الإقليمية التي اتجهت الحكومة التركية إلى الانخراط فيها بفعالية، إضافة إلى ذلك فان تزايد الأهمية التركية في الإستراتيجية الأمريكية قد أتاح للحكومة التركية المجال لحرية المناورة والحركة باتجاه سياسات إقليمية فاعلة ومؤثرة وبما يؤهلها للقيام بادوار إقليمية مهمة وصولاً إلى تحقيق الهدف الذي تسعى إليه في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

11- نستنتج أن الفراغ الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والناشئ عن غياب قوى إقليمية فاعلة ومؤثرة قد فسح المجال للسياسة التركية بمزيد من التحرك الإقليمي الفعال والمؤثر للمحافظة على الاستقرار وذلك من خلال إدامة التواصل والانفتاح مع جميع الأطراف الإقليمية وبشكل متوازن.

12- يتبين أن السياسة التركية تجاه إيران تقوم على رفض امتلاك إيران الأسلحة النووية وبنفس الوقت رفض استخدام الخيار العسكري ضد إيران وتدعو إلى اعتماد سياسة الحوار بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لإيجاد حلول عملية لمسألة برنامج إيران النووي منها أن تكون تركيا مكاناً مناسباً لتخصيب اليورانيوم الإيراني.

13- يتضح أن تحديد مسارات السياسة الخارجية مستقبلاً في أي من الاتجاهات الثلاثة يتوقف على المقومات التي تمتلكها تركيا لكي يؤهلها للعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط

وبما ينعكس على البيئة الدولية والإقليمية، حيث أن تركيا ستتأثر سلباً أو إيجابا في سعيها الدؤوب نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر تبعا لذلك.

14- يتبين أن طبيعة الدور الإقليمي لتركيا في المرحلة القادمة أنها قد حققت نجاحات كبيرة منذ استلام حزب العدالة والتنمية زمام السلطة، وبشكل أتاح لتركيا فرصة إستراتيجية لتزداد أهميتها الإقليمية والدولية، حيث الاستقرار السياسي والتحسن الاقتصادي يتفاعل مع الدور الذي لعبه حزب العدالة والتنمية في تنشيط التحول الديمقراطي ومن ثم الانطلاق نحو تفعيل الدور الإقليمي لتركيا.

التوصيات

بالنظر إلى التحولات والتغيرات الإقليمية والدولية وتسارع التطورات والأحداث العالمية التي حصلت، ومحاولة تركيا لعب دور فاعل في منطقة الشرق الأوسط، وتداعيات هذا التأثير على دول المنطقة وخصوصا الدول العربية، فان الباحث يقدم التوصيات والمقترحات الآتية:

1- بناء إستراتيجية عربية شاملة ينبثق عنها أهداف قومية موحدة بعيدةٌ عن النزعة القطرية والانكفاء على الذات بحيث تُساير هذه الأهداف المتغيرات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

2- إنشاء منتدى دائم للحوار العربي- التركي بعضوية مؤسسات ومراكز بحث وخبراء معتبرين من الجانبين بحيث يقوم على أسس وقواعد تضمن تمتين العلاقات العربية التركية وجعلها في بوتقة المصالح التي تخدم جميع الطرفين.

3- أن تُبنى العلاقات العربية – التركية من خلال هيئة عليا مشكلة عربيا وليس من قبل الدول العربية منفردة، لأنَّ الوضع الحالي لا يوفر الندّية في التعامل.

4- أن تتفق الرؤيا العربية مع الرؤية التركية في الحد من التسلح النووي ونزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بما فيها إيران وإسرائيل.

5- إقامة تكتلات عربية – تركية فاعلة في المجال الاقتصادي، لان العولمة تفرض على جميع الدول التكتل في مجموعات في ظل تكتل الشركات العالمية العملاقة وما تمثله من تحدي مباشر للكيانات الاقتصادية العربية.

6- وضع سياسات اقتصادية عربية تحقق التعاون مع تركيا لتكون ركيزة من ركائز تطوير العمل المشترك، من خلال إنشاء مشروعات تنموية وتطوير وتنمية الهياكل الاقتصادية العربية.

7- إلغاء كافة القيود والحواجز على التبادل التجاري بين الدول العربية وتركيا، والعمل على زيادة حجم الاستثمارات التركية في الدول العربية.

8- العمل على تطوير العلاقة العربية التركية والتي ترتبط بروابط تاريخية وبشرية وإسلامية في النواحي الاقتصادية والعلمية والسياسية لمصلحة الطرفين.

9- تطوير مؤسسات النظام العربي لتصبح أكثر استعدادا لمواجهة الأطماع الخارجية، والجوانب الأكثر إلحاحاً هي المتعلقة بعقدة السيادة القطرية ويمكن علاجها من خلال مؤسسة القمة العربية وأساليب صنع القرار الموحد، ومؤسسات وأساليب العمل العربي المشترك، والدفاع العربي المشترك ومشروعات التصنيع العسكري المشترك.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أ- الكتب العربية

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، (2005)، **لسان العرب**، تصحيح أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الجزء السابع، دار أحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
- بولنت ارأس، (2009)، **داود اوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا**، ترجمة الطاهر بوساحية.
- الجلبي، سمير (1999)، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان.
- جواد، شوقي ناجي، (2000). **إدارة الستراتيج**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- جودة، حسين، (2007)، **الاقتصاد التركي يحقق قفزات رغم البطالة والديون**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- جودة، حسنين جودة، (1997)، **جغرافية آسيا الإقليمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- الحمد، جواد، (2010)، **توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
- حوات، محمد علي، (2002)، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- سلامة، احمد سلامة، (2005)، **الشرق أوسطية، هل هي الخيار الوحيد؟** مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- شرارة، بلال، (2004)، **تركيا وإسرائيل أسئلة وأجوبة قلقة**، دار عالم الفكر للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت.
- الشرقاوي، باكينام، (2012). الانطلاقة الإقليمية التركية..لماذا؟ وكيف؟ **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 99.
- شمعون بيريس، (1994)، **الشرق الأوسط الجديد**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.
- الطويل، رواء زكي يونس، (2009)، مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية التركية 1923-2001، **مجلة دراسات إقليمية مركز الدراسات الإقليمية**، جامعة الموصل، العدد (10). ص 114-137.
- عبد الجبار، فالح (2005)، **الخليج والعراق ما بعد الحرب- تداعيات التغير المتناقصة: الخليج وتحديات المستقبل**، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- عبد الحميد، محمد كمال، (2002)، **الشرق الأوسط، في الميزان الاستراتيجي**، الطبعة الرابعة، القاهرة، مكتبة الأنحلو المصرية.
- عبد الفتاح، نبيل، (2003)، العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: الأهرام، العدد 111.
- عثمان، سيد أحمد، (2009)، **دراسات في الشرق الأوسط**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر.

- العناني، إبراهيم محمد، (2010)، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- الكعكي، يحيى أحمد، (2002)، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان.
- كمال، محمد مصطفى، ونهرا، وفؤاد، (2011)، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- القاسم، صالح محمود، (2009)، **دراسات إستراتيجية الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945-1989**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- قرم، جورج، (2010)، **تاريخ الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
- الكيالي، عبدالوهاب، (1993)، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الجزء الثاني.
- الكيلاني، إسماعيل، (2009)، **الخلفية التوراتية للموقف الأمريكي**، المكتب الإسلامي، بيروت.
- مطر، جميل وهلال، على الدين، (1983)، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، الطبعة الثالثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مطر، حسام، (2013)، **تركيا في الشرق الأوسط: بين الطموح وقيود النفوذ**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 144.

- نعوم، تشومسكي، (2008)، ما نقوله نحن هو الذي يمشي، دار الكتاب العربي للنشر والطباعة، بيروت.

ب- المجلات والدوريات العربية والرسائل والمؤتمرات

- تركي، احمد السيد، (2009)، **الدور التركي في الشرق الأوسط، أبعاده واحتمالاته.** مقالة متوفرة على الرابط الالكتروني http.//www.omandaily.com/10/araa15.htm
- بولنت أراس وبينار أكبينار، (2010)، السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على الشرق الأوسط، **مجلة الشرق**، القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية.
- خورشيد، فؤاد حمة، (2009)، تركيا الموقع الجغرافي والتطلعات الجنوبية، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد.
- زيتون، مسعد، (2011)، قراءة في الرؤيا التركية لمنطقة الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، الديمقراطية التركية، العدد 131.
- الشرعة، علي عواد، (2008)، الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط، **مجلة المنارة**، جامعة أل البيت، المفرق، المجلد 14، العدد 2، 139-169.
- عبد الجواد، عبد الجواد سيد، (2006)، **تاريخ الشرق الأوسط**، الإسكندرية، دار الكتب المصرية للنشر والطباعة.
- عبد الخالق، نيفين، (2005)، **المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي**، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 193. ص4-31.
- عبد المجيد، وحيد، (2009)، الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (365).

- العلاف، إبراهيم خليل، (2011)، الشرق الأوسط، **مجلة علوم إنسانية**، الجامعة الأردنية، عمان، العدد 27.
- غازي، فيصل، (1999)، الجانب الإقليمي في مشروع الأمن الشرق أوسطي، **مجلة آفاق العربية**، مصر، العدد 3. ص18-41.
- غالي، إبراهيم، (2005)، حدود الدور التركي في إحياء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة القدس**، العدد، 74، مصر.
- غالي، إبراهيم، وعلي، محمود عبده، (2009)، **انتفاضة اردوغان الشرق أوسطية. رؤى تركية**. مقالة متوفرة على الرابط الالكتروني.

http,//www islamonline.net/servelt/satellite?=article.

- كركوكي، جمال كمال إسماعيل، (2008)، أزمة الرئاسة التركية 2007، **مجلة دراسات إقليمية**. مركز دراسات الإقليمية، جامعة الموصل العدد (10). ص 201-230.
- محمود، لقمان عمر، (2007)، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2003-2006، **مجلة دراسات إقليمية**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل العدد (8) تشرين الأول 2007. ص74-91.
- مرتضى، رولا، (2013)، **الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية، أكاديمية شرطة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- معوض، علي جلال، (2009)، **العثمانية الجديدة.. الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط**، سلسلة قضايا، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.

- ملكاوي، عصام، (2013)، **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية" المنعقد بمدينة الخرطوم بالتعاون ما بين كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي، المنعقد في الخرطوم خلال الفترة 3-5-شباط 2013.
- منور، هشام، (2010)، قلق أمريكي من تنامي الدور التركي في المنطقة، دراسة منشورة في **مجلة البيان**، العدد، 276، لندن.
- الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية التركي على شبكة الانترنت /http://www.akparti.org.tr/arabic
- نور الدين، محمد، (2009)، **العلاقات العربية- التركية**، ورقة عمل مقدمة إلى الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في جامعة الدول العربية.
- نور الدين، محمد، (2007)، **الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط الهواجس والضوابط**، شؤون عربية (مصر)، العدد 129.
- نور الدين، محمد، (2003)، تركيا.. إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 287.
- نور الدين، محمد، (2009)، تركيا.. إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 364.
- نور الدين، محمد، (2011)، تركيا وسوريا: نهاية العمق الاستراتيجي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 369 مركز دراسات الوحدة العربية.

- نوفل، احمد سعيد، (2008)، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- يوسف، أيمن طلال، (2008)، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية 2000-2008، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (358) 2008/12 ص86-103.

ثانيا: المراجع الاجنبية

- Burhan Koroglu, (2011), **Turkey's Position Towards the popular Arab Revolutions, Afro-Middle East Center**, http://amec.org.za/articles-presentations/71-turkey/225-turkeys-position-towards-the-popular-arab-revolutions.
- Foreign Trade Statistics, (2011), **Prime Ministry Republic of Turkey-Turkish Statistical Institute**, Website, http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=8516.
- Jean Kurds, (2010), Turkish Role in the Middle East State of Succession to the Interior Minister Dawood Oglu. **Journal of Civilized Dialogue,** Studies and Research in the History and Heritage, No. 3044.
- Inan , Yuksel**, (**1986**) "Turk Bogazlarinin Siyasal Vehukuksal Rejimi",** Ankara**.** Gazi University.
- Lenzowski,G, (1982). **The Middle East in World Affairs**, New-York.Connelll University pres,p 18.
- Mehmet, Ali Birand, (2011), T**urkey's Military Carves Out New Role In Libya Leaves Domestic Power Struggles Behind,** http://www.worldcrunch.com/turkey-s-military-carves-out-new-role-libya-leaves-domestic-power-struggles-behind/.2932
- Tucci Natalie, (2013), **The Dimensions of the Turkish Role in the Middle East,** The Emirates Center for Strategic Studies and Research, the United Arab Emirates, No. 109

ثالثا: المراجع الالكترونية

- almalf press.net/? d/7/8id=96236.
- -Turkey's geo political end eavor in the middle east instablogs. Available at. http:/ liberator, instabloges. Com ontry, turkey. geo political . endeavor 41k.
- Turkey boosts Syria ties aimed renwed Israel row. http. www. Google.com
- www. Almoslim.com /node / 85802
- www. Aljazeera.net / porlal / templates/pocket.
- www. Trt. Net. Tr/ trt inter national/ar/ news detail. Aspr?
- -www //alibakeer.maxtoobblog.com/528113.
- www: aljazeera.net.
- http://www.ivest.go.tr/AR-SA/TURKEY
- www.translate.google,iasi.net
- www.allacadmic.com/ meta/p252204.index.html-40k.
- www. Akhbar alaalam. Net/news_ detail,php?id= 20581
- www.iasj.net/iasj/20671
- .- www.global security. Org/military/libarary/new/2009/02/mil090.
- www.omandaily.com/10/araa15.htm
- http://www.akparti.org.tr/arabic/